الجامعة المستنصرية
كلية الادارة والاقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحوث العلمية

السنة الخامسة عشر | العدد الخامس والخمسون | 2017 م

التنويع في الأقتصاد المعتمد على الصادرات النفطية بالإشارة إلى دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتور أحمد إبريهي علي*

المستخلص

الاقتصاد النفطي ضيق القاعدة – الإنتاجية – يتصف بالحساسية الشديدة لدورة السعر. والقطاع السلعي غير النفطي المتنوع والمتجه للتصدير هو شرط ضروري للتنمية الاقتصادية بعيدة المدى بصفتها عملية لحاق بالدول الأكثر تطوراً.

أظهرت تجربة التنمية في العراق أن التنويع بعيدا عن القطاع النفطي عملية في غاية الصعوبة، وذلك يعود لعقبات عدة مرتبطة بالمرض الهولندي ، والبيئة الاجتماعية – السياسية للسياسات الاقتصادية وأنشطة الأعمال، ونقص البناء التحتي، والقدرات التقنية والتنظيمية المحدودة.

الإدارة الأقتصادية المعتَمدة في دول مجلس التعاون حققت نتائج جيدة في البناء التحتي والخدمات الاجتماعية وساعدت على رفع مستوى المعيشة، لكنها لم تسفر إلا عن نتائج ضئيلة في التنويع .فقد ازدادت حصة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون لكن ناتجه شديد الارتباط بإيرادات النفط.

بمنهج تجريبي، حللت هذه الدراسة العلاقة بين التنوع وعدد من المتغيرات التفسيرية منها الدخل والسكان. وعُرضت الحقائق النمطية عبر توظيف بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، بالإضافة إلى نتائج الأبحاث ذات العلاقة. واختبرت أثر صادرات الوقود على تكوين رأس المال، والإنفاق الحكومي. ويتطلب الأمر المزيد من الأبحاث، خاصة لتناول عملية التصنيع وبرامج الاستثمار بالعمق والتفصيل.

Abstract

A narrowly-based oil-driven economy tends to be highly vulnerable on the price cycle. Diversified export oriented non-oil commodity sector is a necessary condition for a long-term economic development as a catch-up process.to the most advanced countries

Development experience in Iraq shows that diversifying away from oil is very difficult due to a number of barriers related to Dutch disease, socio-political environment of economic policies and business activities, shortage of infrastructure, and limited technical and organizational capabilities.

The current economic management of GCC made good achievements in infrastructure and social services and helped raise standard of living, but has yielded few outcomes in diversification. The share of non-oil sector in GCC's GDP has increased but its output is highly correlated with oil revenue.

By using an empirical approach, this study analyses the relationship between diversification and a number of explanatory varibles including income and population. Also, Stylized facts presented by using UNCTAD data and World Bank WDI, in addition to the findings of relevant research works. Effects of fuel export on capital formation, government expenditure, and economic growth have been tested. Further research works are recommended, particularly to elaborate on industrialization and investment programs.

* خبير اقتصادي

المقدمة:

التنويع الاقتصادي من أبرز اهتمامات البحث ومحور رئيس لأستراتيجيات التنمية في دول صادرات الموارد الطبيعية عموما والنفطية منها على وجه الخصوص.ومع أن التنويع يستهدف مصادر الدخل وفرص العمل وتمويل الأنفاق العام، بيد أن بناء قاعدة أنتاج سلعي واسعة تتجه للتصدير هو التحدي الأكبر. وقد تناول بحثنا هذا محددات التنوع بالعلاقة مع مستويات التطور وأنماط الاستجابة لمختلف المؤثرات، في سياق النمو الاقتصادي والتحولات البنيوية. وركّز التحليل الكمي على تنوع الصادرات مع أثر خصوصية الهيمنة النفطية عبر معالجة بيانات المقارنة الدولية، وقد وُظّفت معطيات دراسات سابقة وما توصلت إليه وخاصة في اختبار فاعلية مختلف السياسات المحتملة ودور العوامل المؤسسية. وعرض البحث جوانب من اقتصاد المنطقة وتجربة دول مجلس التعاون الخليجي في الاستثمار غير النفطي والتصنيع لتسليط المزيد من الضوء على أنماط السلوك الشائعة في الاقتصاد النفطي.

ورغم كثرة الحديث عن مأزق الاقتصاد الأحادي لم تتبلور بعد أطروحات متعارف عليها في التنظير للموضوع بذاته، وتقاليد لصياغة برامج تنمية لهذا الهدف، عند النظر من زاوية منهجية. بيد أن ارتباط التنويع بالتصنيع الذي لا شك فيه إضافة على هيمنة الصناعات التحويلية في صادرات دول العالم هذه الحقائق ، تساعد كثيرا في استدعاء تصورات نظرية ملائمة وتقدم دليلا لأعداد إستراتيجيات وسياسات تخدم الأهداف.

لا زالت خصائص الاقتصاد النفطي تتحدى محاولات التنويع، في العراق، وبجانب الصواب عند وصفها جميعا، ولعقود سبقت، بعدم وضوح القصد ودوافع المصالح المغرضة، وهذا لا يعني التقليل من دور المستوى السياسي والفشل الحكومي في الاعاقة. ولكن لا بد من مواجهة الحقيقة والاعتراف بأن المشكلة معقدة فعلا وعميقة، ولا يدّعي هذا البحث المتواضع سبر أغوارها نحو تشخيص قطعي لشروط لحظة التجاوز النوعي للمأزق النفطي.

كما أن الفلسفات والآيديولوجيات الكبرى، والمقاربات الثقافية والاجتماعية- السياسية، على أهميتها، ليس لها دور ملموس فعلا في مسار التنمية الاقتصادية والتصنيع. وذلك رغم نجاحها في اقناع الكثير من الأوساط بأنها أحاطت بالكل الأشمل وتعرف جيدا جذور الاسباب و لديها الإجابات الصحيحة والحلول الناجعة.

التذكير بالحقائق النمطية لا يخلو من فائدة، وهو ما يبدأ به البحث، ثم حساب الارتباطات الظاهرية وتقدير إحصائي لعلاقات التنوع مع متغيرات رئيسة دالة على مستوى التطور والبنية الاقتصادية.

وتطرح مقاربات لفهم المشكلة وفرص التنويع خلال النظر في اقتصاد دول المنطقة ووقائع حركة الأنتاج والتجارة الخارجية والأداء التنموي بصفة عامة. المنهجية المتبعة ،هنا، تبقي الموضوع مفتوحا لمواصلة التقصي والتحليل والتفاعل مع برامج التنمية والسياسات، وهذا الموقف له صلة بما تقدم من جهة عمق المشكلة وتعدد ابعادها، وعدم التواطؤ مع اختزالها وتبسيطها. ومن نافلة القول أن التحولات الاقتصادية الكبرى قوامها الناس ومصالحهم واختياراتهم والمؤسسات والقيم، وفاعلية الدولة. وذلك لا ينفي أن تنمية الاقتصاد والتصنيع والتنوع هي وظائف للنظام الاقتصادي وآلياته وحيث يوجد دائما دور للاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية.

مشكلة البحث:

أن هيمنة الموارد الطبيعية على صادرات العديد من البلدان يعود لفشل تلك الدول في تطوير أنشطة سلعية أخرى تتجه للتصدير وخاصة الصناعية. ولأن سقف الطلب على الموارد الطبيعية في السوق الدولية يتحرك ببطء، فالنفط على سبيل المثال ينمو الطلب عليه سنويا بأقل من 1.5 بالمائة. ومن غير المتوقع نمو الأسعار الحقيقية للنفط في الأمد البعيد بما يضمن معدلات نمو مرتفعة لعوائد الصادرات، لذلك فإن هذه المجموعة من البلدان سوف تصطدم عاجلا أم آجلا بقيد الميزان المدفوعات. بتعبير آخر ينمو الطلب على الصادرت بأسرع من نمو الناتج المحلي ومهما كان نمو الناتج متواضعا فسوف ينمو الطلب على الاستيرادات في الأمد البعيد بوتائر لا تستطيع موارد الصادرات النفطية مواكبتها. هذه هي المشاكلة التي يتصدى البحث لدراستها. ويمكن تلخيصها : بأن فشل الأقتصاد في تنويع الصادرات يؤدي إلى تفاقم مشكلة التنمية بصفة عامة فماهي سبل تجاوز هذه الحلقة السلبية ، هذا في الجانب الواقعي للمشكلة، وهناك جانب علمي لها فالبحث الأقتصادي لم ينته بعد إلى إجابة حاسمة لتفسير الاخفاق، والأجابات المطروحة، والتي لا نصادر على تخطئتها جميعا، لم تتمكن من بلورة سياسات بأدوات تستطيع الدول توظيفها لأخراج الأقتصاد من المأزق.

أهداف البحث:

اكتشاف نمط عام لعلاقة بين تنوع الصادرات ومتغيرات اقتصادية يمكن توظيفها بصفة أدوات للسياسة الأقتصادية مباشرة، أو التأثير عليها بالطرق غير المباشرة، لأحداث التغيرات المطلوبة لإنطلاق عملية تنويع الصادرات. وبما أن الصناعة التحويلية تشكل أكثر من 60 بالمائة من الصادرات في العالم، ولها القدرة على ابتكار منتجات جديدة دائما، وهي المصدر الرئيس

للمستحدثات التقنية، لذلك لا بد من ربط أدوات السياسة الأقتصادية التي تثبت فاعليتها بالأستثمار في هذا القطاع.

فرضية البحث:

إن الاقتصاد النفطي والسياسات المتعارف عليها للتصرف بموارده تشكل بنية تكاليف وأسعار نسبية، وعوامل أخرى، تجعل الاستثمار في الأنشطة السلعية التي تتجه للتصدير ليست ذات جدوى. وعند فرض البنية السعرية والكلفويه الملائمة للأسستثمار، أو عزل أثر المورد النفطي وأسلوب التصرف به عن آليات القرار الأستثماري يمكن معالجة الإعاقة في التنويع.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

الحدود الزمانية للبحث هي السنوات 2000– 2015 ، والحدود المكانية العراق ودول الخليج العربية. لكن في مراجعة التجارب الدولية لا يتقيد البحث بهذه الفترة. ولدراسة الخلفيات التاريخية لأقتصاد الدول المعنية استخدم الباحث بيانات لسنوات تعود إلى الخمسينيات من القرن الماضي صعودا.

منهجية البحث:

انطلق البحث من التنظير للنمو الاقتصادي والتنمية بنماذجها المعروفة اضافة على التصورات النظرية للباحث. وجرى تقديم تفسير لآليات التغير البنيوي بما في ذلك صعود الصناعة التحويلية ثم نزولها النسبي. وحاول التنظير الإمساك بالعوامل الفاعلة بالتنوع أي تنوع الصادرات والقاعدة الأنتاجية. أما في الأساليب فقد اعتمد الباحث أدوات الأقتصاد القياسي بعد توصيف نماذج لتقدير معادلات تنوع الصادرات. وتقدير معادلة للعلاقة بين صادرات الصناعة التحويلية وقيمتها المضافة. وأيضا حساب معاملات ارتباط مع مستويات الدلالة للتأكد من اختبار الفرضيات التي تبناها الباحث. وإضافة على ما تقدم هناك أسلوب اكتشاف أنماط التغير وهو الذي وظفه الباحث لفهم التحولات البنيوية وهذا الأسلوب يجمع بين الأحصاء والفهم الأقتصادي النظري.

هيكلية البحث:

يتألف البحث من مقدمة وسبعة أقسام هي: حقائق نمطية؛ الاقتصاد النفطي وعقبات وحوافز التنويع ؛ التحليل الكمي لتنوع الصادرات وخصوصية الأقتصاد النفطي؛ مصادر الدخل والتصنيع في

تجربة الخليج؛ المالية العامة؛ التجارة الخارجية؛ قطاع المال الخليجي والموجودات الأجنبية والسياسة النقدية. وخاتمة؛ وملحق إحصائي؛ ومصادر.

1. حقائق نمطية

تتغير بنية النشاط الإنتاجي مع نمو الأنتاجية، ونمو متوسط الدخل للفرد، فيتراجع الدور النسبي للقطاع الأولي، الزراعة والتعدين والاستخراج ، وينمو ثقل الصناعة التحويلية في توليد الدخل والصادرات. وثمة تلازم بين النمو الاقتصادي في الأمد البعيد والتنوع، تكشف عنه دراسات المقارنة فيما بين الدول، حاضرا، وتأريخ الاقتصاد المتقدم وتجربة البلدان المصنعة حديثا. ومعلوم أن النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه التزايد النسبي المنتظم في الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على مسار الطاقة الإنتاجية الكلية وتشغيلها . ويحدد الطاقة الأنتاجية رأس المال المتراكم عبر الزمن وما يجسده من تكنولوجيا وتاريخ المستحدثات التقنية بالابتكار والتطوير. ولذا فإن الاستثمار بالمعنى الاقتصادي أي تكوين رأس المال (الإضافة الصافية إلى خزين رأس المال آنف الذكر) هو المحرّك الأول .

ولذا فإن العوامل التي تعيّن حجم النشاط الاستثماري وكفاءته وتخصيصه بين الأنشطة ،ومنها الصناعة التحويلية بمنتجاتها ومستخدماتها ومستوياتها التقنية، هي في نفس الوقت تحدد وتيرة التنوع، وتُتخذ موضوعا لأستراتيجيات التنويع.

وصار توسع الصناعة التحويلية مرادفاً للتنوع في الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، وتتجه البرامج الهادفة للتنويع نحو التصنيع وتنمية صادرات الصناعة التحويلية.

إن عمليات التنويع تجري في سياق الجهد الأوسع للتنمية، وهذه من المسلمات، ولذلك لا بد منطقيا من تطوير موارد الزراعة، الأرض والمياه، وتوظيف نتائج التقدم التكنولوجي الميكانيكي والبيولوجي للارتقاء بالإنتاج النباتي والحيواني، وعبر تعزيز المقومات الاقتصادية والتي، شئنا أم أبينا، تدور حول الغلة والكلفة والسعر والدخل المناسب للمجتمع الزراعي. ولا يتعارض التنويع مع الاستثمار في استكشاف وتطوير المعادن إضافة على النفط والغاز .

لكن الزراعة والاستخراج لها حدودها الطبيعية، بينما الصناعة التحويلية هي القطاع الأكثر ديناميكية ومنبع التطور التكنولوجي والذي يجهز العالم بالمزيد من المنتجات الجديدة وبلا انقطاع. وما لم تتخذ الدولة النامية التصنيع وظيفة رئيسة لها فقد ضيّعت فرصة المحاولة النبيلة لقيادة الأمة نحو الازدهار، وسلمتّ مستقبل الاجيال القادمة إلى البؤس والضعف في عالم تسوده دول

مزدهرة وقوية. وتحاكي استراتيجيات التنويع الأنماط العامة للتطور الاقتصادي وفي انسجام من جهة اتجاه الحركة ووظيفتها في تسريع النمو والتنوع معا بحكم التلازم.

ارتبط الاهتمام بالتنويع الاقتصادي أساسا بأوضاع الدول دون المرحلة الصناعية والتي تعتمد علاقتها بالعالم الخارجي على تصدير سلعة أو عدد قليل من منتجات القطاع الأولي ،الزراعة والتعدين والاستخراج، ومنها النفط والغاز. ويتعرض اقتصاد تلك الدول، عادة، إلى صدمات عنيفة نتيجة لتقلبات الطلب العالمي على صادراتهم وأسعارها، أو يتحول الطلب عنها فينحسر سوقها(5ــ11) وبقيت أسعار النفط منخفضة بداية النصف الثاني من عام 2017 في دورتها الأخيرة التي بدأت أواخر عام 2014، رغم تعاون المصدّرين لخفض الإنتاج وامتصاص الفائض. وتعاني الدول الأكثر اعتمادا على النفط عجزاً مالياً وفي الميزان المدفوعات. وقد أخفقت تدابير تعويض النقص في موارد العملة الأجنبية وتمويل الأنفاق الحكومي لضيق قاعدة الأنتاج السلعي، وما يتجه منها للتصدير بوجه خاص، ولهذا عادت إلى الواجهة أهمية إستراتيجيات التنويع.

ولا شك أن الاحتياطيات التي تراكمت خلال صعود الأسعار ساعدت كثيرا على استمرار تمويل الاستيرادات، لكن جميع الدول قلّصت الأنفاق الحكومي، وأعاق التقشف برامج الاستثمار العام وأصابها بأضرار واضحة في العراق لإدامة الإنفاق الجاري بالمستويات التي يصعب النزول دونها اجتماعيا وسياسيا.

وتتجه سياسات التنويع إلى تغيير بنية الأنتاج لتكون موارد العملة الأجنبية بحجم كاف ونمو منتظم لتمويل المدفوعات الخارجية، لمختلف الاغراض، التي ينمو الطلب عليها بأسرع من نمو الدخل الوطني (القومي).

تسهم الصناعة التحويلية بين 60 بالمائة إلى 66 بالمائة من سلة الصادرات السلعية في العالم والباقي للزراعة والتعدين، وتلك من الحقائق الأساسية في الاقتصاد المعاصر ولا يمكن تجاهلها. لذا ليس أمام الاقتصاد الذي يشكل النفط والغاز أكثر من 60 بالمائة من صادراته سوى استهداف تنويعها . وعندما لا تحتوي سلة الصادرات سوى النفط فإن توسيع القاعدة الأنتاجية السلعية، وخاصة الصناعة التحويلية للتصدير، من أهم شروط التنمية الاقتصادية لمواصلة اللحاق بالمستويات المتقدمة في العالم، وخلق فرص العمل لأستيعاب الشباب وبالذات في الدول عالية النمو السكاني.

والصناعة التحويلية قادرة على توليد فرص عمل ومكاثرتها عبر ديناميكيتها المعروفة لحين إنجاز مرحلة التصنيع، وبعدها يتجه التوسع وتوليد فرص العمل الجديدة إلى الخدمات أو القطاع الثالث،

بالمعنى الواسع. ومن بين مشكلات الاقتصاد النفطي البنيوية النمو السريع في أنشطة القطاع الثالث على حساب السلع المتاجر بها، كما سيأتي، بما من شأنه تعميق اعتماد الاقتصاد على المورد الريعي. ولذا يكون الوجه الآخر لبرامج وسياسات التنويع توظيف مختلف وسائل التأثير في تخصيص الموارد لدفعها نحو القطاع السلعي، بالتساوق مع تنمية بمعدلات ملائمة للبناء التحتي وضمان خدمات عامة كفؤة وكافية، وهي مهمات بمنتهى التعقيد حتى على الصعيد المنهجي ناهيك عن العقبات الاجتماعية والسياسية.

غالبا ما تنصح البلدان النامية بالانتفاع من المزايا المطلقة والنسبية، ومن مصاديق هذا المبدأ الاستثمار في الصناعات ذات الأساس الزراعي أو موارد التعدين والمقالع والاستخراج ، من معادن وكربوهيدرات، أو التوسع العمودي في تلك لصناعات أسفل التيار، نحو المنتجات النهائية. ومن امثلة ذلك صناعات النسيج اعتمادا على الصوف والقطن، أو التصفية والبتروكيميأويات والأسمدة حيث يتوفر النفط والغاز. كما أن وفرة المورد الزراعي أو المعدني لا تضمن نجاح صناعات تقوم على معالجته في الداخل، فقد يفشل هذا الاقتصاد النفطي أو ذاك في البتروكيمياويات، وربما تخفق صناعات المنتجات الحديدية للأنتفاع من وفرة خامات الحديد. ولجعل المورد ميزة فعلية في الصناعة التحويلية لا بديل عن التركيز على شروط العائد المرتفع ما يقود إلى تحر دقيق في التكنولوجيا واختيار فنون الأنتاج ومتطلبات الكفاءة التشغيلية.

وفوق ما تقدم يقود التأسيس على المزايا الطبيعية إلى التخصص في حين تتطلب التنمية الاقتصادية التنوع الذي يمد الاقتصاد بالمزيد من مصادر الدخل وفرص العمل وبصفة مستمرة. ولذا دأبت الدول التنموية States Developmental في شرق وجنوب شرق آسيا، خاصة، على تخليق ما يسمى مزايا مقارنة ديناميكية لم تكن موجودة في الوضع الابتدائي، ويفسر هذا التوجه نجاحها في نظر البعض، وتلك المزايا المستحدثة أقرب إلى القدرة التنافسية بدلالة التكاليف (P6 ، 29).

ويتطلب التصنيع سياسات تعمل على تهيئة إمكانية الاستثمار في صناعات ومتنتجات تكون عوائدها عند المتوسطات الدولية أو اعلى، وهذا بالضبط هو الجوهر الذي افتقدته تجربة التنويع في العراق.

ويلاحظ من تجارب الدول المصنعة حديثا والناهضة صناعياأنتشار الاستثمار في صناعات المدخلات ذات الاستخدام الواسع والأجزاء، للتغلب على عقبات التسويق، وأيضا للانتفاع من سلسلة حلقات القيمة على المستوى الوطني والعابرة للحدود. إذ اقيمت الكثير من معامل التجميع

اعتمادا على مصانع المدخلات والأجزاء تلك، داخل وخارج الدول. وساعد ازدهار صناعة الأجزاء على نوع من التخصص في المرحلة الإنتاجية حتى ضمن المجمعات الصناعية أو ما يسمى العناقيد، Clusters إذ تتجاور مصانع الأجزاء والتجميع وتشترك في بناء تحتي وتسهيلات أخرى في المكان والسياسة الاقتصادية الداعمة لها. ولقد ساعد الربط بين التخصص على مستوى المراحل والتكامل تجاوز محدودية رأس المال وميل القطاع الخاص إلى توزيعه وتنويع أنشطته لتقليص المخاطر. ولذلك تقام العديد من المصانع لنفس المنتجات بمنشآت متوسطة الحجم متجاورة، وهنا تصبح المجمعات الصناعية مكاناً ملائماً لانتشار وتبادل الخبرات بحكم بيئة العمل (6-13 PP ، 29). وعادة ما يشتد الحماس للتنويع مع زيادة ضغوط عجز الموازنة العامة ومشكلة الميزان المدفوعات الخارجية، التي ستظهر قاسية بعد نفاد احتياطيات العملة الأجنبية مع استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المنخفضة.

يساعد مورد النفط على رفع الأنفاق الحكومي فوق المستوى التناسبي، بدلالة متوسط الناتج المحلي للفرد، ويسمح بتنمية البناء التحتي المادي، وإمدادات الطاقة ومنها الكهرباء، وخدمات التعليم والصحة، وهذه من مقومات التنوع والنمو . لكن من جهة أخرى، ولوفرة العملة الأجنبية، يرتفع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية، فتضعف القدرة التنافسية لقطاع السلع المتاجر بها، وتنسحب الموارد عن الصناعة التحويلية وتتعرض الزراعة أيضا إلى تنافس خارجي. وبصفة عامة، وكما هي تجربة العراق تتضاءل العوائد المتوقعة للاستثمار في الصناعة خارج النفط والغاز، ومع ذلك لا يمكن الجزم بنوع من الحتمية بوجود علاقة سببية بين صادرات الموارد الطبيعية والإعاقة الصناعية. ولا بد من الاهتداء إلى توليفة من السياسات الكفيلة بتعقيم الاقتصاد الوطني ضد المرض الهولندي، وتبقى التنمية الاقتصادية تعني التصنيع والتنويع.

وبينما تمثل وفرة الايرادات الحكومية والعملة الاجنبية عند ارتفاع الأسعار فرصة مناسبة لنهضة التنويع، في بلد مثل العراق، نجد أن الاهتمام بالتصنيع يتراجع، وعموم التنمية الاقتصادية، أيام الازدهار النفطي. وعندما يوقِض تراجع الأسعار الاحساس بأهمية التنوع تكون الموارد قد تقلّصت وتنتظر الحكومات موجة جديدة لارتفاع الأسعار ... وهكذا ، ويتطلب الأمر تدابير فعالة لمغادرة هذا المأزق.

من أين ينطلق التنويع، هذا سؤال مطروح عادة وتعتمد الإجابة على مجمل الامكانت، فالمنتجات عالية النوعية، مرتفعة القيمة المضافة، تتطلب تكنولوجيا متقدمة وخبرات ومهارات راقية، ومستويات رفيعة في الإدارة والتنظيم، والاستثمار في أنشطة مغذية، وبناء تحتي صناعي متكامل،

وهذه متاحة للدول المتقدمة بصفة رئيسة. وعلى الطرف الآخر تنحصر فرص التنويع في صناعات تستفيد من مزايا وفرة الموارد الطبيعية، أي صناعات تحويلية تقوم على المواد المصدرة ذاتها، وهي تناسب الدول التي لا زالت عند الطور الابتدائي في عملية التصنيع، وهناك صناعات استهلاكية ومواد إنشائية وسواها اعتادت عليها البلدان النامية. والمهم في الأمر أن فرص التنويع موجودة دائما بمساعدة سياسات اقتصادية لتأمين العوائد المناسبة للتحفيز، إضافة على دور الاستثمار الحكومي ذاته. والتصنيع في جوهره عملية إعادة تخصيص الموارد من القطاعات الأولية والأنشطة التقليدية نحو الأنتاجية الأعلى. وتستمر هذه العملية حتى وصول الاقتصاد إلى مرحلة النضج التي عليها الدول المتقدمة.

وثمة علاقة أخرى بين الدخل المرتفع، المرحلة المتقدمة في مسار النمو، والنوعية العالية لسلع التصدير الراقية. ويتيح التصدير فرص استغلال وفورات الحجم الكبير والمستحدثات التكنولوجية. ومن هنا تظهر معانٍ إضافية لأرتباط التصنيع بالتنويع والنمو لأن تقديم منتجات جديدة ضروري لإحراز مكاسب الأنتاجية والارتقاء في سلم النوعية.

يتجه الاقتصاد في مرحلة عالية من التقدم نحو توظيف القدرات التكنولوجية العالية في الابتكار والتطوير للاستثمار في المنتجات الجديدة والانتفاع من العوائد العالية في المراحل الأولى من دورة حياة المنتوج. وقطاع الأعمال هناك أقدر على اختيار الحلقات عالية القيمة المضافة في سلاسل القيم لمختلف عمليات الإنتاج على مستوى العالم. وقد اكتشف التحليل الإحصائي وجود ميل لتراجع التنوع بعد أن يتجاوز متوسط الدخل للفرد العتبة المقابلة للنضج الصناعي، في أبحاث سابقة وفي التحليل الذي أجراه الباحث في هذه الدراسة ، ومع ذلك لا يمكن الجزم بانعكاس العلاقة بين التنوع والتطور الاقتصادي بعد تجاوز عتبة معينة (20 ،19، 17 P، 23).

2 . الاقتصاد النفطي وعقبات وحوافز التنويع:

تمثل دول مجلس التعاون أنموذجاً صافياً للاقتصاد النفطي في التكوين، إذ لم يكن اقتصاد العراق على سبيل المثال، نفطيا حتى بداية خمسينيات القرن الماضي بدلالة مصادر العملة الأجنبية وتمويل الإنفاق الحكومي.

وفي الوقت الحاضر تتجلى هيمنة الموارد الهيدروكاربونية على اقتصاد الخليج في كونها المصدر الرئيس لتمويل الموازنات العامة، والمكون الكبير في جانب المقبوضات لموازين المدفوعات الخارجية، ومنشأ الفوائض المالية، واحتياطيات البنوك المركزية والأصول المستثمرة في الأسواق

الدولية، كما هو الحال في العراق والجزائر، ودول أخرى في المنطقة والعالم من مصدّري السلع الأولية. بيد أن دول المجلس تختلف، أيضا، بهذا القدر أو ذاك في الحجوم النسبية للموارد، آنفة الذكر، ومديات تنوع الاقتصاد ومرتكزات سياسة التنويع. وثمة خاصية أخرى، سوف تتضح أبعادها، تتمثل في ثقل العمالة الوافدة من مجموع القوى العاملة وخاصة في قطاع الأعمال الخاص. إلى جانب تركز العمالة الوطنية في القطاع العام. وأيضا، القدرة المحدودة لقطاع النفط والغاز في استيعاب القوى العاملة، مع وصول التوظيف في القطاع الحكومي مستويات عالية لا تسمح شروط الكفاءة الاقتصادية تجاوزها، وهي حالة العراق كذلك (p 6 ، 8). عدد من العوائق تعرقل أو تمنع التنويع في بلدان النفط والموارد الطبيعية منها تذبذب المورد النفطي ذاته، فعندما ينخفض كثيرا يربك برامج الاستثمار منها ما يتوقف وأخرى لا يباشر بها، وينصرف الجهد لأدامة النفقات الجارية في الموازنة واستقرار المستوى المعيشي للأسر وتجربة العراق كافية لتوضيح الدور السلبي لتقلبات المورد النفطي. فعندما يرتفع مورد النفط يقود إلى صعود الاستهلاك والاستثمار بينام يكون الإنخفاض على حساب الاستثمار عادة.

يعتاد الاقتصاد النفطي التعايش مع المغالاة في أسعار صرف العملة الوطنية وبالتالي المرض الهولندي، أي المستوى المنخفض للقدرة التنافسية الدولية في أنشطة السلع المتاجر بها. مع ذلك لا يبدو المرض الهولندي في دول المجلس معيقا للاستثمار في الأنشطة السلعية مثلما هو في دول أخرى ربما لأن العمل الرخيص عادله أو خفّف كثيرا من انعكاسه في التكاليف (P 5 ، 15) .

ومن جهة أخرى لتوزيع المورد النفطي دور إضافي في إزاحة أنشطة السلع المتاجر بها لصالح الخدمات، لأن المواطنين يجدون في القطاع العام فرص العمل المرغوبة والرواتب المجزية. والشركات تجد الاستثمار في أنتاج السلع والخدمات التي تستجيب للطلب الاستثماري والاستهلاكي الداخلي أكثر جدوى وأقل مخاطرة من الانتاج المتجه للتصدير. ولذا أصبح تنويع القاعدة الأنتاجية لا يعني تنويع الصادرات وهي الهدف، أي أن جدوى الاستثمار من جهة العائد والمخاطرة يتحيز نحو السلع والخدمات غير المتاجر بها بحكم عدم تعرضها إلى منافسة خارجية. أما الاستثمارات التي تتجه لإنتاج سلع متاجر بها للتصدير فأغلبها للقطاع العام وترتكز على موارد النفط والغاز لأن الميزة النسبية هنا تساعد على التنافس. ورغم إنجاز برامج استثمارية ضخمة، في دول الخليج، لبناء طاقات إنتاجية واسعة في البتروكيمياويات والصناعات كثيفة الطاقة، فيما عدا ذلك، لا يزال النمو يعتمد على مشغل الإنفاق الحكومي من المورد النفطي وهو النمط المعروف في

العراق أيضا. ولا زالت النهضة الصناعية بمبادرات القطاع الخاص، وبالانتفاع من البناء التحتي الذي أنفقت عليه موازنات الدول الخليجة موارد لا يستهان بها، لم تصل إلى الزخم المنتظر بعد.
والمجتمع أيضا تواطأ مع ظاهرة العزوف عن الانخراط في الأنشطة الأنتاجية والتي تنطوي ، بالذات، على شدة عمل وانتظام صارم، وهذا النمط من السلوك في سوق العمل على أوضح ما يكون في أوساط المتعلمين والمتمثلين لقيم الطبقة الوسطى، وهي عريضة في الدول النفطية ومكونها الرئيس من الأسر المعتمدة في معيشتها على رواتب الدولة ومدفوعاتها الأخرى.
وهناك تصور مفاده أن فئة التجار متنفذة في القرار السياسي لدول الخليج والعراق وحتى في دول غير نفطية في المنطقة، ولا تنسجم مصالحها مع التصنيع، ولذلك تعارض سياسات التنويع في أدواتها ونتائجها. لكن هذه الأطروحة تتطلب، موضوعيا، التحقق منها منهجيا لمعرفة مدى نفوذها فعلاً في القرار، مع أن تناقض المصالح بهذا المعنى لا ينكر.
تصنف الدولة النفطية في المنطقة بأنها رسخت ثقافة استرضاء الميول الأنتفاعية على حساب الوظيفة التنموية ولذلك تسمى دولة اعطيات، تخصيص وتوزيع، ودأبت على الكسب السياسي لمواطنيها بالمساعدات النقدية والإعانات والتشغيل الزائد في الدولة، ... وهكذا. وهذه خاصية واضحة في العراق، وأيضا هي قوية في دول مجلس التعاون. وفي الاخيرة تأكدت بسياسات واضحة، خلال السنوات القليلة الماضية، مثل التحويلات النقدية وزيادة الرواتب وتوزيع أراضي وإعانات السكن بأشكال مختلفة. ومثل هذه العلاقة بين الدولة والمجتمع قد لا تساعد على إرساء قيم العمل المنتج وما تعنيه من ربط المكافأة بمضمون العمل وإسهامه في إثراء المجتمع وتنميته (11،pp 42–41). والخوف من عدوى القيم " الريعية" نحو مشاريع التنويع مبرر ولكن من غير المقنع أن يتحول ، ذلك الخوف ، إلى حكم مسبق من الدور الحكومي في الاقتصاد والتصنيع خاصة، ويمكن ، مبدئيا على الأقل، نفي التلازم الحتمي بين القطاع العام وعدم الكفاءة.
وفي تفس الوقت فإن اقتراح سياسات تنطلق من التعارض الحاد بين انتفاع المجتمع مباشرة من المورد النفطي، من جهة، والتنويع والتصنيع، من جهة أخرى، ستكون تعجيزية سياسيا واجتماعيا، ولا بد من البحث الجاد عن مسارات وسط . لأنه من المتعذر، هذه الأيام، تصوروجود حكومات في المنطقة بهذه القوة المتخيلة بحيث تعتمد تدابيرمنقطعة تماما عن القيم السائدة للعلاقة بين المجتمع والدولة وما اعتاد عليه الناس لعشرات السنين. ومن الأفضل المراهنة على مراكمة أنجازات تنموية، تحفر عميقا في تربة المجتمع، لأنتاج قيم جديدة تساعد على إكمال المسيرة حتى انجاز التصنيع واللحاق بالمجتمعات المتقدمة.

ولا يخفى كم أن مهمات التنويع عصية في بلدأن النفط والموارد الطبيعية، ومع ذلك يشار إلى تجارب تُعد ناجحة مثل المكسيك وماليزيا، وأندونيسيا ، وشيلي المعتمدة على النحاس جزئيا (المصدر نفسه).

بعد عام 2008 ،ونتيجة لعمق وشمول الأزمة المالية، ولأن من أسبابها الاستخفاف بالضوابط التنظيمية والثقة المبالغ بها بحرية الأسواق وكفاءة عملها، تراجع التشدد النيوليبرالي. وبدأت تظهر دعوات قوية للحمائية والوطنية الاقتصادية وصلت ذروتها في الولايات المتحدة الامريكية، وربما لا يبتعد خروج بريطأنيا من الاتحاد الأوربي عن هذا السياق.

ولقد بينت تجارب آسيا من اليابان، وكوريا الجنوبية، إلى الصين كيف أن اللحاق بالغرب المتقدم والتصنيع يتطلب دولة إنتاج أو الدولة التنموية. وهذا لا يعني بالضرورة مزاولة القطاع العام للاستثمار الأنتاجي، والأنخراط المباشر في الصناعة والتجارة، بل أن الدولة تتحمل المسؤولية في التعبئة والتنسيق والتحفيز والتوجيه، والمشاركة عند الضرورة بمواردها، أو تتولى، مباشرة، بعض الأنشطة التي يتطلبها التنويع. وطالما أن التنويع بالتصنيع، وما يصاحبه ويقتضيه ويترتب عليه، لا شك في ضرورته فليس من المعقول تعليقه على شرط المبادرة الحرة للقطاع الخاص، الاجنبي والوطني، وعبر آليات السوق التلقائية لتولي العملية. وفي العراق بالذات، ومهما يقال حول تشريعات أو اجراءات لازالت مطلوبة لمباشرة القطاع الخاص بمهمات تنموية، أو عوائق البيروقراطية أو عدم نزاهة أو غيرها، فهل تؤجل التنمية لعقود أخرى. متى كانت أوضاع المجتمعت وسياسات الحكومات وعلاقاتها الخارجية مثالية، بالمقاييس الليبرالية، في الدول التي باشرت وأنجزت التصنيع سواء في أوروبا سابقا أو في آسيا لا حقا .

العلاقة العكسية بين ارتفاع أسعار الصادرات وزخم التوجه نحو التنويع واضحة وبينتها أيضا ، على سبيل المثال، الدراسة (31) التي عالجت بيانات 78 دولة بين عامي 1970 و 2012 تسهم السلع الأولية، مواد الخام الزراعية والغذاء والتعدين والطاقة، باكثر من 40 بالمائة من صادراتها. أي أن ارتفاع الاسعار يقود نحو المزيد من التركز في صادرات الموارد والعكس صحيح ، وعند المقارنة بين إنتعاش الأسعار في السبعينيات وما بعد عام 2000 يبدو أن الأثر السلبي للأخير في التنوع أبلغ وأعمق (P 42 ، 31). وظهر أن لزيادة تكوين رأس المال الثابت، نسبة إلى الناتج المحلي، أثر إيجابي على التنوع، وأن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية يعمق التركز. ولم تكن للمتغيرات الأخرى مثل حركة رأس المال عبر الحدود والديمقراطية وحتى متوسط الناتج للفرد علاقات قوية بتركز الصادرات ربما لأن التحليل حدي. كما أن لارتفاع سعر الصرف الحقيقي

للعملة الوطنية أثر سلبي واضح في حصة الصادرات التحويلية من مجموع الصادرات، ولتكوين رأس المال الثابت علاقة إيجابية معها ، ما يدل على الأنسجام بين التصنيع والصادرات الصناعية والتنوع في منظومة العلاقات السببية والسياسات (57، 53 P 31).

مؤشر التنافسية الدولية يركب استنادا إلى المستوى الذي وصلته الدولة في: المتطلبات الأساسية من المؤسسات ، والبناء التحتي ، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي؛ وروافع الكفاءة وهي التعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور سوق المال، والجهوزية التكنولوجية؛ وعوامل الابتكار والتطوير ورقي قطاع الاعمال.

وقد تفاوتت دول مجلس التعاون على مدى هذا المؤشر الذي شمل 138 دولة لعامي 2016 – 2017 بين مستوى الأمارات العربية 16 وعمان 66، وبينهما قطر 18 والسعودية 29 والكويت 38 والبحرين 48 . وكانت سويسرا في المرتبة الأولى تليها سنغافورة والولايات المتحدة ثالثة وتركيا 55 وايران 76. وتشير الكثير من التقارير إلى ضعف كفاءة الشركات العامة مع التشغيل الزائد في الدوائر الحكومية، وجميع الدول تحاول التعامل مع هذه المشكلة دون التورط بتدابير صارمة قد تكون نتائجها الاجتماعية مربكة.

وأعلنت رسمياً جميع الدول عن استراتيجيات وخطط نحو التنويع، وتوصف برامج قطر بأنها طموحة على هذا المسار، وأفصحت المملكة العربية السعودية عن برامج بعيدة الأمد حتى عام 2030 للإصلاح والتنويع (12 p،10) وحاولت دول المجلس، إضافة إلى التصنيع على أساس الموارد، التنويع بالاستثمار في تسهيلات التجارة الدولية مثل الموانئ وأنشطة إعادة التصدير، والخدمات المالية المصرفية، والاستثمار المالي وأسواق تداول حقوق الملكية وأوراق الدين، والاستثمارات العقارية والسياحية ، والمطارات وشركات الطيران، والاتصالات، والسفن، وتجارة الجملة والمفرد. لكن الهيمنة النفطية لازالت واضحة، وربما تعتمد تلك الأنشطة الاستثمارية والخدمية بشكل أو آخر على دعم صريح أو غير منظور من موارد النفط والغاز. إضافة على أن مستويات الإنتاج السلعي والخدمي من غير النفط تتأثر بالإنفاق الحكومي والأخير بمورد النفط، بينما من أهم أهداف التنويع حماية الاقتصاد من تقلبات الدخل النفطي.

3. التحليل الكمي لتنوع الصادرات وخصوصية الاقتصاد النفطي:

يحاول التحليل التجريبي تفسير التنوع بمتغيرات دالة على مستوى التطور الاقتصادي، وخصائص الاقتصاد الوطني والأبعاد المؤسسية والسياسات. وعلى هذا النهج وباستخدام قاعدة بيانات واسعة

عن الدول للمدة بين عامي 1962 و2000، عرضت الدراسة (30) تحليلا لتنوع الصادرات بالعلاقة مع: متوسط الدخل للفرد؛ والانفتاح التجاري، وتطور القطاع المالي، وسعر الصرف الحقيقي وتذبذبه؛ والمسافة عن الأسواق؛ والمستوى التعليمي؛ وخصائص الدول. وأفاد التحليل الاحصائي، لتلك التجربة، إن الانفتاح التجاري يدفع نحو التخصص، وليس التنوع، بينما يساعد تطور القطاع المالي تنوع الصادرات في تلك الدول والفترة الزمنية. كما أن الارتفاع الزائد في سعر صرف العملة الوطنية له آثار سلبية على تنوع الصادرات، ولتذبذب سعر الصرف دور محدود في عرقلة تنوع الصادرت، أي أن التأكيد على مستوى سعر الصرف الحقيقي أكثر أهمية من الاستقرار قدر تعلق الأمر بهدف تنويع الصادرات. ويبدو أن الدول البعيدة عن الأسواق الكبرى أقل استعدادا للتنوع، وللمستوى التعليمي أرتباط إيجابي به ما يفسر الصلة بين تراكم القدرات في الموارد البشرية والأنتقال من هيمنة القطاع الأولي إلى اقتصاد أكثر حيوية وديناميكية قوامه الصناعات التحويلية وما تقدمه من فرص التنمية والصادرات(13– 14 PP ، 30) .

وفي دراسة موسعة عن تنوع الصادرات في أفريقيا جنوب الصحراء اظهر التقدير الإحصائي علاقة موجبة بين التنوع ومتوسط الدخل للفرد وحجم السكان ومتغيرات حول السياسات والأبعاد المؤسسية. وكانت المعاملات مع متوسط الدخل للفرد والسكان عالية الاعتمادية الإحصائية، ومع المتغيرات المؤسسية والسياسات متفاوتة في اعتماديتها وهي: الأنفاق على التعليم؛ والمساءلة السياسية وحرية التعبير، والاستقرار السياسي بمعنى غياب العنف والسيطرة على الفساد؛ وفاعلية الحكومة؛ والضوابط التنظيمية للاعمال؛ وتنمية القوى العاملة؛ وكفاءة تعبئة الموارد، وعدالة التصرف بالأموال العامة ومستويات الجدارة، حسب معايير التقييم المتعارف عليها في العالم Rating، في قطاع المال، والسياسة المالية ونوعية ادارة الموازنة، وإدارة الاقتصاد الكلي، وما يسمى السياسات الهيكلية، والتجارة؛ واالتفأوت بين النساء والرجال، والحماية الاجتماعية والاحتواء الاجتماعي للفئات الفقيرة والمعزولة؛ وسياسات استدامة البيئة وحقوق الملكية؛ وإدارة الشركات العامة؛ والشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام (39 – 32 PP ، 24).

ولكن لا تضاف جميع تلك الأبعاد المؤسسسية إلى الدخل والسكان في نفس المعادلة، إنما يعاد التقدير في كل مرة مع واحد من تلك المتغيرات غير الاقتصادية. وبقي تأثير متوسط الدخل للفرد وحجم السكان قويا، عند إضافة الأرض الزراعية والنفط؛ وفيما إذا كانت الدولة مغلقة برياً أم لا والمساءلة وحرية التعبير؛ والاستقرار السياسي والأنفاق على التعليم. وظهرت علاقة سلبية بين النفط والتنوع في سبع صيغ بديلة للتقدير، وأيضا الأرض الزراعية كانت علاقتها سلبية بالتنوع،

وكون الدولة مغلقة بريا يضعف قدرتها على تنويع الصادرات حسب نتائج التقدير الإحصائي. وهذه المعالجات، التي شملت 48 دولة لمدة 45 سنة، أنتهت تقريبا إلى ما خلصت إليه أبحاث تجريبية أخرى ومنها أن التنوع يرتبط طرديا مع مستوى التطور وحجم الاقتصاد، وبصورة غير مباشرة للجغرافية دور في تنوع الصادرت تعبر عنه المسافة (25 P ، 24).

وبينت الدراسة (25)، التي تناولت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، علاقة واضحة سالبة ومعنوية بمستوى دلالة 0.05 بين متوسط الدخل للفرد ومؤشر Herfindahl-Hirshmann للتركز، بمعنى أن العلاقة موجبة مع التنوع. وأيضا بينت أنعكاس التنوع، زيادة التركز، في مستويات عليا من متوسط الدخل للفرد إذ كان معامل مربع الناتج المحلي للفرد مع مؤشر التركز موجبا بمستوى دلالة 0.01 . ولم تظهر إشارة معامل الخصوصية القطرية متماثلة في الدول النفطية. وحسب تحليل الأنحدار للدراسة فإن الاستثمارالأجنبي المباشر ،الخارج وصافي الداخل ، وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية تدعم التنوع، و يعمل الانفتاح التجاري لصالح التنوع بخلاف ما توصلت إليه دراسة أخرى، والديمقراطية أيضا تعزز التنوع. بينما وفرة الموارد الطبيعية وصادرات الوقود علاقتهما عكسية مع التنوع وهو المتوقع (20 P، 25).

ومن أجل التأكد من نمط العلاقة بين تنوع الصادرات ومستوى التطور والسكان أجرينا حساب معادلة إنحدار خطية من بيانات عام 2015 بين مؤشر تنوع الصادرات والناتج المحلي الاجمالي للفرد ومربع الناتج المحلي للفرد والسكان، مع إضافة متغير لخصوصية الاعتماد على الموارد الطبيعية في الصادرات عندما تتجاوز نسبة الصادرات من الموارد الطبيعية 50 بالمائة من مجموع الصادرات السلعية. وعينة الدول 56 تشمل مصدري النفط في الشرق الأوسط . ونشير إلى أن مؤشر التنوع المعتمد في النشرات الاحصائية لمنظمة أنكتاد هو المتغير التابع في هذه المعادلة، وهو يقيس الأنحراف عن المتوسط الدولي للاهميات النسبية لمفردات سلة الصادرات وبالتالي فإن نقصانه يعني المزيد من التنوع. وقد بين الشكل (10) علاقته مع متوسط الدخل للفرد ويتضح أن التنوع يتزايد مع النمو في المراحل الأولى وبعد مستوى معين يتراجع نحو التخصص. ونتيجة التقدير معروضة في معادلة الانحدار (1) التالية : ويلاحظ أن حجم السكان يساعد التنوع والنمو الاقتصادي أيضا ثم هناك نقطة تحول هي النهاية الصغرى في معادلة من الدرجة الثانية ترسمها معادلة الأنحدار(1) موضوع البحث. ويتضح أيضا أن الخصوصية النفطية (الموارد الطبيعية) مؤثرة جدا وتقاوم التنوع، وهي ليست متعلقة فقط بدول الشرق الأوسط بل والدول الأخرى المماثلة، بمعنى أن معادلة الانحدار تصور نمطا عاما.

جدول (1)
معادلة أنحدار مؤشر التنوع مع الناتج المحلي للفرد والسكان وخصوصية هيمنة الموارد 2015

المقدرات	التقدير	الخطا المعياري للتقدير	T	مستوى الدلالة
الثابت	0.6796	0.0266	25.56	0.000
السكان (مليون نسمة)	(0.000173)	0.000059	(2.93)	0.005
الناتج المحلي للفرد(الف دولار)	(0.01203)	0.00174	(6.9)	0.000
مربع الناتج المحلي للفرد (الف دولار)	0.00012	0.000022	5.46	0.000
متغير خصوصية الموارد الطبيعية	0.2250	0.0326	6.91	0.000
معامل التحديد R-sq 67.25% ؛ معامل التحديد المصحح (R-sq (adj 64.68% ؛ عدد المشاهدات56				

المصدر: احتسبها الباحث ، والبيانات من (90–97 PP ،12).

ومؤشر التركز Concentration الذي يهتم بعدد مفردات سلة التصدير هو مقياس آخر في نشريات منظمة التجارة والتنمية ، UNCTAD ، لفهم التنوع يتراوح بين الصفر والواحد الصحيح الذي يعني أنعدام التنوع. ولأن المؤشر يختلف بعض الشيء في سلوكه عن مقياس التنوع آنف الذكر في الأنحدار (1) قدرنا معادلة الإنحدار (2) التالية والتي أفصحت عن نمط يماثل إلى حد بعيد ما بينته معادلة الأنحدار (1) . ونجد أن العلاقة السالبة بين مؤشر التركز ومتوسط الناتج المحلي للفرد تؤكد الصلة بين التطور الاقتصادي والتنوع، وبنفس المعنى الأثر الإيجابي للحجم بدلالة السكان، وإعاقة هيمنة الموارد الطبيعية للتنوع واضحة في المعادلة وهي المتوقعة.

جدول(2)
معادلة أنحدار مؤشر تركز الصادرات مع الناتج المحلي للفرد والسكان وخصوصية هيمنة الموارد 2015

المقدرات	التقدير	الخطأ المعياري	T	مستوى الدلالة
الثابت	0.3514	0.0295	11.93	0.000
الناتج المحلي للفرد الف دولار	(0.01002)	0.00238	(4.22)	0.000
مربع الناتج المحلي للفرد الف دولار	0.000096	0.000032	2.98	0.004
السكان	(0.000165)	0.000091	(1.81)	0.074
خصوصية الموارد الطبيعية	0.2697	0.0477	5.66	0.000
معامل التحديد R-sq 37.95% ؛ معامل التحديد المصحح (R-sq(adj 34.99 % ؛ عدد المشاهدات (الدول) 89				

المصدر: احتسبها الباحث، والبيانات من (90–97 PP ،12). ومؤشر التركزحسب تعريف منظمة أنكتاد ومن بيانات المصدر (12).

وتسهم الصناعة التحويلية بنسبة واطئة من مجموع الصادرات في البلاد العربية، وهي قريبة من أفريقيا بنسبة 21.3 بالمائة والشرق الأوسط بنسبة 20.7 بالمائة عام 2014. بينما في العالم، بالمتوسط، لنفس السنة أسهمت بنسبة 66.2 بالمائة من الصادرات وفي آسيا 80 بالمائة. وعن مدى

ارتباط صادرات الصناعة التحويلية بالقيمة المضافة لهذا القطاع، وكلاهما بالمتوسط للفرد، جرى تقدير هذه العلاقة من بيانات عام 2013 لجميع الدول التي توفرت عنها بعدد 143 . والنتيجة مشجعة حيث الاعتماد واضح وقوي، في هذا السياق، وعرضت النتائج في معادلة الأنحدار (3) التالية:

جدول (3)

معادلة أنحدار صادرات الصناعة التحويلية مع قيمتها المضافة المتغيرات باللوغاريتمات الطبيعية

المقدرات	التقدير	الخطأ المعياري للتقدير	T	مستوى الدلالة
الثابت	(1.046)	0.278	(3.77)	0.000
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	1.2247	0.0428	28.63	0.000
معامل التحديد R-sq 84.78% ؛ معامل التحديد المصحح (R-sq(adj 85.32% ؛ عدد المشاهدات 143				

المصدر: احتسبها الباحث، والبيانات من (224– 227 PP ، 26).

مرونة الصادرات من الصناعة التحويلية مع القيمة المضافة للقطاع 1.2247 ، ولهذه الخاصية مضامين مهمة في الميزان المدفوعات الخارجية.

وعالجت الدراسة (27) بيانات 156 دولة للفترة 1988– 2006 لتشخيص نمط تنوع الصادرات عبر مسار التنمية الاقتصادية، وأكتشفت أيضا معادلة من الدرجة الثانية لمؤشر التركز بالعلاقة مع الناتج المحلي للفرد. وقاست التركز بثلاث طرق : Herfindahl ، و Theil، وGini وكانت النتائج متماثلة، والعتبة، التي يتجه الاقتصاد بعدها نحو التخصص، عند 25 ألف دولار لمتوسط الناتج المحلي للفرد بالقوة الشرائية الدولية المتعادلة PPP بدولارات عام 2005 ، وتتراوح حول تلك النقطة بين 23 الف دولار و28 الف دولار حسب المعادلة المستخدمة للتقدير. وتظهر الدول المتقدمة على يمين العتبة حيث نقطة الأصل على اليسار، والتي بعدها يتراجع التنوع لصالح التخصص (27– 29 PP ، 27).

وتوصلت الدراسة إلى أن التوسع الافقي Extensive هو أساس التنوع إذ تدخل ميدان التصدير منتجات وخطوط جديدة في المراحل الأولى للتنمية. ويبرر التحليل الذي قدمته الدراسة النظر إلى تنوع الصادرات بأنه متغير داخلي، Endogenous ، للنمو الاقتصادي.

ويعكس تنوع الصادرات بين مرحلة الدخل المتوسط إلى المرتفع عملية تكيف أو تعديل بطيئة، للأنتقال نحو التخصص، وكشفت البيانات التفصيلية أن الدول على يمين نقطة الأنقلاب، وهي المتقدمة، قد تخلّت عن بعض خطوط صادراتها بالانسجام مع الوفرة النسبية للموارد هناك أو كما أصبحت عليه في السنوات الأخيرة (22 P، 27)

وتنسجم نتائج هذا البحث التفصيلي مع ما توصلنا إليه في معادلة الأنحدار (1)، وإن كانت من عينة صغيرة ما يدل على رسوخ النمط وهو باختصار زيادة التنوع مع التطور الاقتصادي بدلالة متوسط الناتج

للفرد وفي مرحلة متقدمة يميل نحو التخصص . كما أن النظر إلى الصادرات متغيرا داخليا للنمو يتوافق أيضا مع معادلة الانحدار (3) التي أجريناها بين صادرات الصناعة التحويلية وقيمتها المضافة.

أشارت الدراسة (28) إلى دور اليورو في التوسع التجاري الأفقي Extensive Margin of Trade والمقصود زيادة المنتجات المتاجر بها وتعدد نوعياتها، وأسهمت اتفاقية التجارة الحرة الأوربية المتوسطية بأثر مماثل. أي أن سعة السوق الذي يتجه إليه التصدير وكلفة التجارة التي تعبر عنها المسافة، وخصائص أخرى، من العوامل الفاعلة في التنوع، ومع السوق كبير الحجم يزداد احتمال وجود طلب على منتجات جديدة وتصدير نوعيات عديدة من نفس المنتجات، هذا ما استنتجته الدراسة من تحليل تفصيلي لبيانات التجارة، إلى حد الرتبة السادسة من التبويب السلعي، لإثبات المقدمات التي أنطلقت منها (P21،28). لكن الدراسة ذاتها بينت أن هامش الكثافة، Intensive Margin ، أي تصدير أكثر فأكثر من نفس المنتجات والمنشآت هو الذي يفسر، على الأغلب، نمو الصادرات وخاصة في البلدان المتقدمة. وفي البلدان النامية يبدو أن التنوع الجغرافي في الصادرات أكثر ديناميكية من تنوع المنتجات. كما أن تجارة الدولة النامية مع الدول المتقدمة تساعد على زيادة الصادرات.

جدول (4)
ارتباط الانفتاح التجاري بمستوى الدخل

	صادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي عام 1990%	صادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي عام 2015%	تغير الأنفتاح التجاري بين عامي 1990 وعام 2015	ناتج عام 2015
متوسط الناتج للفرد بالقوة الشرائية الجارية لعام 2015	0.463 0.000	0.559 0.000	الارتباط غير معنوي	لم يحسب
صادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الاجمالي عام 1990 %	1	0.755 0.000	(0.340) 0.000	(0.203) 0.02
صادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الاجمالي عام 2015 %	0.755 0.000	1	0.206 0.000	(0.12) 0.109
الناتج المحلي الاجمالي لعام 1990	(0.187) 0.02	غير معنوي	غير معنوي	0.82 0.000
الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015	(0.203) 0.011	(0.121) 0.109	غير معنوي	1

المصدر: احتسبها الباحث ، والبيانات من World Bank , WDI لكل الدول التي توفرت عنها.

ملاحظة: لم يظهر للباحث ارتباط بمعنوية إحصائية مقبولة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري أو تغيره.

ثم أجرينا حساب الارتباط بين نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي وحصة قطاعات الخدمات في توليد الناتج المحلي الإجمالي، والبيانات لكل الدول التي توافرت عنها في مؤشرات البنك الدولي WDI وهي المتوسطات للسنوات الثلاث الأخيرة، وتبين أن الارتباط

موجب 0.342 ومعنويته عالية، مستوى الدلالة 0.000 ، وتختلف نتيجة التحليل هذه عن الانطباع أو المتبادر الذهني الأول، لكنه الواقع. وهل إن ارتفاع نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي يقلل من احتمال عجز الميزان المدفوعات ، لقد بين التحليل وجود علاقة إيجابية بينهما لكنها ضعيفة وليست معنوية إحصائيا. وهل أن الأنفتاح التجاري، بنفس التعريف آنفا، يساعد الجهد الاستثماري، لقد أظهر التحليل أن الارتباط موجب لكنه منخفض وغير معنوي إحصائيا. وظهرت علاقة تكوين رأس المال الثابت مع الخدمات، وكلاهما نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي سالبة، فالارتباط بينهما (0.272) ومعنويته عالية حسب مستوى الدلالة 0.001. وهذه النتيجة تبرر الخوف على التنمية من تزايد ثقل الخدمات، في مقابل أنحسار قطعات السلع نسبيا، في الاقتصاد الوطني خلال المراحل الأولى للتطور.

لقد أصبح من الشائع، عدا استثناءات معروفة، أن الثقل الكبير لصادرات النفط يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي. بيد أن هذا الحكم وأن يستند إلى مقدمات نظرية مقنعة يتطلب الاختبار التجريبي بوسائل ومقاربات مختلفة. ولذا أجرينا حساب الارتباط والأنحدار بين الثقل النسبي للوقود في الصادرات السلعية والنمو الاقتصادي دون إضافة متغيرات أخرى. واستخدمت بيانات جميع الدول في جداول البنك الدولي WDI للمدة الأخيرة، 25 سنة، واعتمدت المتوسطات البسيطة لخمس سنوات لكل من نسبة صادرات الوقود من مجموع صادرات السلع ونمو الناتج المحلي الاجمالي، وأيضا المتوسط لكل المدة .

ولا تفيد نتيجة التحليل، بصفة عامة، وجود علاقة سلبية واضحة، وكانت معاملات الارتباط للفترتين الأولى والخامسة طفيفة وليست معنوية إحصائيا، وللفترة الثانية أيضا واطئة وليست معنوية. وللفترتين الثالثة والرابعة موجبة ، 0.211 و 0.229 ومعنوية بمستويات دلالة 0.007 و 0.003 على التوالي. ولكل المدة كان الارتباط موجبا 0.140 ومعنويا بمستوى دلالة 0.000 . وعند إضافة متغير الخصوصية للدول التي تبلغ نسبة صادرات الوقود 50 بالمائة فأكثر أظهر ارتباطا موجبا واطئا 0.073 وبمستوى دلالة 0.015، وهذه النتيجة تعني التشكيك بالعلاقة السلبية. وعند حساب معادلة الأنحدار جاء معامل التحديد غاية في الانخفاض 1.97 بالمائة ومع إضافة متغير الخصوصية 2.24 بالمائة بمعنى أن اسهام صادرات الوقود لا يفسر اختلافات النمو بما يعتد به وذلك استنادا إلى بيانات ربع قرن نهايته عام 2016.

ولم يكشف التحليل الاحصائي للعلاقة بين تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد ومتغيرات اخرى دالة على الهيمنة النفطية عن أثر سلبي للمورد النفطي بالمقارنة الدولية. فقد جرى تقدير

معادلة انحدار بين تطور متوسط الناتج المحلي للفرد، والجهد الاستثماري متمثلا بتكوين رأس المال الثابت، وأهمية صادرات النفط وما اليها في مجموع الصادرات السلعية ، ولم يبين التحليل ما يمكن وصفه بإعاقة نفطية للنمو، ونتيجة التقدير في الجدول (5) التالي:

جدول (5)
معادلة أنحدار متوسط الناتج المحلي الحقيقي للفرد بدلالة وضع الأبتداء والجهد الاستثماري والخصوصية النفطية الدالة مزدوجة اللوغاريتمات

المقدرات والتقديرات والنماذج	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
الثابت	(1.655) (3.27) 0.000	(2.342) (3.57) 0.001	(1.755) (2.76) 0.007	(1.548) (3.54) 0.001
الناتج المحلي للفرد عام 1979-1981	0.9675 26.98 0.000			0.9339 28.31 0.000
الناتج المحلي الابتدائي للفرد عام 1970-1972		0.9522 20.39 0.000	0.9506 19.64 0.000	
هيمنة النفط في الصادرات للسنوات 2011- 2014	(0.0131) (0.81) 0.421	0.0084 0.36 0.718	0.0179 0.76 0.452	
تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي% الناتج المحلي الاجمالي	0.813 5.3 0.000	1.143 5.68 0.000	0.964 4.90 0.000	0.860 6.26 0.000
متغير الخصوصية لدول الخليج الاربعة	(0.961) (2.69) 0.009	(1.425) (2.39) 0.019		
متغير الخصوصية للعراق	0.903 1.78 0.079	1.659 2.65 0.01		
متغير الخصوصية لدول مجلس التعاون			(1.386) (2.24) 0.028	
معامل التحديد R-sq%	91.01	87.11	85.98	89.82

.المصدر: احتسبها الباحث، من بيانات البنك الدولي WDI .

ملاحظات: الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2010؛ المتغير التابع هو متوسط الناتج المحلي للفرد للسنوات 2012– 2015؛ الهيمنة النفطية هي نسبة صادرات الوقود من مجموع الصادرات السلعية للسنوات 2011– 2014؛ تكوين رأس المال الثابت هو المتوسط البسيط لنسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج لكل السنوات 1970 – 2015 ؛ دول الخليج هي المملكة السعودية والامارات العربية والكويت وقطر؛ عدد الدول في العينة 92 للأنموذج الأول و85 للأنموذج الثاني.

ومن المتوقع أن تكون للمورد النفطي خصوصية واضحة في الإنفاق الحكومي، وقد جرى تقدير معادلة انحدار لكل من نسبة الأنفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الإعانات والتحويلات من الإنفاق الحكومي مع صادرات الوقود ومتوسط الناتج المحلي للفرد بتعادل القوة الشرائية لدولارات عام 2011 بصفتهما متغيرات تفسيرية. والمتغيرات الاربعة هي متوسطات السنوات الخمس الأخيرة للدول في مؤشرات التنمية العالمية WDI للبنك الدولي. وكانت معاملات الأنحدار لصادرات الوقود ليست معنوية بل يمكن القول بعدم تأثيرها، واتجاه الإشارة مع الأنفاق الحكومي سالب ومع الاعانات موجب، بينما كان تأثير الدخل معنويا على كليهما وبمستوى دلالة 0.001 للأول و 0.011 للثاني. لكن قدرة معادلتي الانحدار الاجمالية على التفسير منخفضة فمعامل التحديد لمعادلة الأنفاق الحكومي 14.56 % و للاعأنات والتحويلات 9.34% . وهكذا يتضح من الصعب التعويل على التحليل الكمي لبيانات المقازنة الدولية أو تجميع بيانات السلاسل الزمنية والدول Pooling للقول بدور سلبي للنفط في النمو أو نمط محدد للتصرف بالموارد، بل يتطلب الأمر معالجات تحليلية تنطلق من واقع علاقات الكلفة – المنفعة، والسياسات التي تقود إلى رفع عوائد الاستثمار السلعي للتنويع خارج القطاع النفطي.

وأظهرت الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية مصدرا للعملة الأجنبية وتمويل الإنفاق العام استعدادا منخفضا في تنويع القاعدة الأنتاجية والصادرات. وقد باشرت الاستثمار في الصناعة التحويلية، وفي إطار استراتيجية تعويض المستوردات خاصة، لكنها لم تنجح على الأغلب، مع استثناءات تأتي في محلها، في الوصول بتلك الصناعات إلى امتلاك مقومات ذاتية للنمو، وتعثّر التصنيع في تجربة العراق ثم توقف.

وكانت مهمات تنويع الصادرات أصعب لأن وفرة العملة الاجنبية في دول صادرات الموارد الطبيعية وسياسات التصرف بالدخل من شأنهما إضعاف القدرة التنافسية الدولية، فتتضاءل جدوى الاستثمار لإقامة طاقات إنتاجية خارج قطاع الاستخراج بهدف التصدير.

وبينت دراسات لعينات كبيرة من دول العالم أن تنوع الاقتصاد والصادرات في بلدان الموارد الطبيعية بصفة عامة هو بالفعل أوطأ بفارق جوهري عن البلدان المتقدمة والناهضة. وأن الصادرات ليست محدودة التنوع وحسب بل واطئة النوعية، وبقيت دون تطور بمرور الزمن في النوعية والتي تقاس بمستوى تعقيد وتقدم التكنولوجيا المستخدمة في أنتاجها (15 P،22). وذلك في الدول التي لا تزيد حصة الصناعة التحويلية عن 11 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو حال الدول النفطية في المنطقة العربية وإيران.

ويبدو أن البناء التحتي ونوعية المؤسسات، أي فاعلية الحكومة وضوابط تنظيم الحياة الاقتصادية والنزاهة، لها أثر ايجابي في تنوع القاعدة الإنتاجية، لكن تلك العوامل لوحدها لا تضمن تنوع الصادرات أو ضعيفة التأثير. ووجد التحليل الاحصائي المقارن أن وفرة الموارد الطبيعية تعيق تنوع الصادرات لكنها تساعد التنوع الاقتصادي. وللاستثمار الأجنبي المباش ارتباط إيجابي بالصادرات لكن دوره في التنويع الاقتصادي ضعيف (المصدر نفسه).

ولا بد من التحفظ على تعريف التنوع الذي اعتمدته تلك الدراسة (22)، والذي يقاس بتعدد مصادر الناتج المحلي الإجمالي. ومن المعلوم أن البلدان النفطية تستطيع التوسع في كافة القطاعات عدا الصناعة التحويلية، إذ تنمو الخدمات سريعاً بما يتناسب مع الدخل المحفَز بالأنفاق الحكومي الممول بالمورد النفطي. والمشكلة أصلا في هذا الطراز من النمو لأن عملية توليد وتوزيع الدخل لاحقة للتصرف بالمورد الريعي، وتضيف إعاقات جديدة أمام التصنيع. أي أن متغير التنوع الاقتصادي الذي وجَدَته الدراسة لا يتعارض مع المورد الطبيعي ولكنه لا ينسجم مع تنوع الصادرات الذي يرتبط بنمط معين لنمو قطاع السلع والخدمات غير المتاجر بها.

4 . مصادر الدخل والتصنيع في تجربة الخليج.

1 .4. الثقل العالمي للخليج في الطاقة.

للخليج أهمية كبيرة في احتياطات النفط الخام تقدر 496.5 مليار برميل وتشكل 33.3 % من احتياطيات نفط العالم البالغة 1492.7 مليار برميل. علما أن نفوط منطقة الخليج تقليدية وتكاليف استخراجها منخفضة مقارنة بنفوط كندا وفنزويلا، على سبيل المثال، وهذه ميزة أخرى. وإذا أضيفت احتياطيات العراق وإيران يصل مجموع الاحتياطيات في هذه المنطقة إلى 797.4 بنسبة 53.4 % من احتياطيات نفط العالم، مع أن العديد من التقارير والتصريحات أشارت إلى وجود احتياطيات محتملة في العراق قد تضاعف الرقم المعلن حاليا وهو 142.5 مليار برميل نفط.

والخليج بأكمله أكبر منتج للنفط الخام 17.7 مليون برميل في اليوم عام 2015، دون بدائل النفط الخام الأخرى ومنها الغاز المسيل، ويمثل 23.6 % من إنتاج العالم البالغ 75.1 مليون برميل في اليوم. وعند إضافة نفط العراق وإيران يصل المجموع إلى24.3 مليون برميل في اليوم ما نسبته 32.4 % من إنتاج العالم. وفي عام 2016 ارتفع أنتاج الخليج إلى 18.3 مليون برميل في اليوم ومع ايران والعراق يرتفع انتاج منطقة الخليج إلى 26.6 مليون برميل في اليوم من مجموع انتاج النفط الخام في العالم عام 2016 وهو بمقدار 75.5 مليون برميل في اليوم (p32 ، 2).وفي دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وآسيا الوسطى كانت صادرات النفط بالمعدل اليومي 17.81

مليون برميل يوميا للسنوات 2000– 2013 ، وبلغت ذروتها عام 2016 بمقدار 20.49 مليون برميل في اليوم. وفي دول المجلس 12.15 مليون برميل في اليوم لفترة الصعود النفطي و13.44 مليون برميل في اليوم عام 2016.

أهمية الخليج في سوق النفط لا تأتي فقط من حجم الأنتاج والاحتياطيات بل قدرة الخليج على أداء دور المنتج الأخير، لوجود طاقة استخراج احتياطية وهي من عوامل استقرار السوق.

ولأن سوق النفط يعجز عن تعويض النفط الخليجي، بذلك الحجم الكبير، من مصادر أخرى، بعد مدة قصيرة تُعيّنها كميات المخزون التجاري والاستراتيجي في الدول المستهلكة، يتضح معنى الربط بين أمن الطاقة في العالم وأمن المنطقة، وهي مسألة تستحق الكثير من البحث الجاد. لكن، مع ذلك، فإن وحدة سوق النفط، وهي أكيدة، من شأنها توزيع اضرار أنقطاع نفط الخليج على جميع المستهلكين دون تمييز. وأيضا، ومع وحدة سوق النفط لا يبقى معنى لمنع تصدير نفط الخليج إلى هذه الدولة أو تلك. والواقع يبين، دون ريب، أن الدول المنتجة في سباق للاستثمار في التطوير والاستخراج وفي شبكات النقل وتسهيلات التصدير.

وفي انتاج الغاز للخليج 408.8 مليار متر مكعب قياسي سنوياً ونسبته 11.2 % من أنتاج العالم البالغ 3643.7 مليار متر مكعب قياسي، وعند اضافة ايران يصل انتاج المنطقة إلى 635.5 مليار متر مكعب قياسي سنويا بنسبة 17.4 % من أنتاج العالم. ولا يتناسب انتاج الغاز في منطقة الخليج مع الاحتياطيات وهي 41785 مليار متر مكعب قياسي، وروسيا هي الأولى في احتياطيات الغاز يليها الخليج بفارق ليس كبيرا. وعند إضافة ايران تكون احتياطيات المنطقة 75285 مليارمتر مكعب قياسي يما نسبته 37.3 % من احتياطيات العالم البالغة 201967 مليار متر مكعب قياسي وتصبح المنطقة صاحبة أكبر احتياطيات في الغاز.

وتبين هذه المؤشرات أن دول مجلس التعاون، ومنطقة الخليج كلها، ينتظرها دور كبير في مجال الغاز خاصة بعد تزايد الطلب عليه على حساب النفط والفحم لأسباب عدة منها في تقنيات استخدام الطاقة وفي نظافة البيئة. ومع أهمية الغاز في البتروكيماويات والصناعات كثيفة الطاقة يمكن للمنطقة أن تكون موطنا لقاعدة صناعية عريضة اساسها موارد الطاقة خلال السنوات القادمة إذا ما أستقرت سياسيا وأستتب الأمن على نحو مستدام.

ودائما تُنشر دراسات وتوقعات عن التطورات التنكولوجية التي تساعد على تطوير المصادر غير التقليدية للوقود الاحفوري، النفط أو الغاز الصخري والرمال النفطية والنفط الثقيل الفنزويلي والكندي ... وغيرها. بيد أن التطورات التقنية تطال المصادر الاعتيادية النفطية والغازية وأيضا تساعد على خفض تكاليف تطويرها واستخراجها، وتبقى المنافسة السعرية لصالح نفوط وغاز المنطقة.

2 . 4 . ناتج دول المجلس وبنيته في الإطار العربي:

بالأسعار الجارية بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون 1.4 ترليون دولار عام 2015 والخليج باجمعه عند مقارنته بالدول يأتي تسلسله 11 بعد كندا ناتجها المحلي الإجمالي 1.55 ترليون دولار وأعلى من كوريا الجنوبية ناتجها الإجمالي 1.38، ويعادل 7.8 % من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ناتجها الإجمالي 17.95 ترليون دولار لنفس العام. والمتوسط السنوي للمدة بين عامي 2000 و 2013 يقدر 889.9 مليار دولار ، ومن المتوقع أن يصل عام 2018 إلى 1615.6 مليار دولار وهو قريب من مستوى عام 2014 عندما بلغ 1641.6 مليار دولار. وللفترة بين عامي 2000 و 2013 كان المتوسط السنوي للناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي 1570.7 مليار دولار وفي عام 2014 أصبح 2793.7 مليار دولار والمتوقع لعام 2018 يقدر 2492.2 مليار دولار. وكان أسهام دول المجلس في الناتج العربي بنسبة 51.8 بالمائة 1995 ، و 58.8% عام 2014 (الشكل 7). ويتأثر الاقتصاد العربي بسعر النفط لهيمنة الدول النفطية في اجمالياته، ولأن الدول غير النفطية تستفيد من تحويلات العاملين في الخليج والمساعدات والاستثمارات والقروض والتبادل التجاري والنشاط السياحي.

وكان الناتج المحلي للفرد بالأسعار الجارية لدول الخليج 33452 عام 2012 وهو أعلى ما وصل إليه في السنوات الأخيرة وانخفض إلى 27321 عام 2015 ، ودول المجلس ضمن فئة البلدان عالية الدخل، آخذين بالاعتبار متوسط الناتج المحلي للفرد في العالم وهو 9996 دولار لنفس العام. وتقتضي الموضوعية عند مقارنة متوسط الناتج للفرد في الخليج مع الدول الأخرى استحضار البنية الديموغرافية، لأن نسبة مهمة من سكان الخليج أجانب.

يبين الجدول (8) أن مستويات الجهد الاستثماري، نسبة تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الاجمالي، في دول المجلس مقاربة للمتوسط في البلدان النامية عام 2015 عندما أنخفض الناتج، اما في عام 2012 فهي 24.2 بالمائة من الناتج، وهي ليست عالية مقارنة بشرق آسيا لكنها مرتفعة نسبة إلى حجم الاقتصاد غير النفطي والذي يعبر عن قدرة تجهيز المدخلات المحلية للنشاط الاستثماري. ومع ارتفاع الجهد الاستثماري يرتفع معدل النمو الاقتصادي، مبدئيا، أو بثبات كفاءة الاستثمار، وفي نفس الوقت ينخفض الفائض لأن فائض الحساب الجاري لالميزان المدفوعات الخارجية هو في نفس الوقت ذلك الجزء من الادخار الذي لا يستوعبه الاستثمار.

كان المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون حوالي 5 بالمائة في فترة الصعود النفطي 2000 – 2013 . وأنخفض بعد ذلك، ويقدر بما لا يزيد عن 3 بالمائة

سنويا للفترة القريبة القادمة حسب المتوقع. وفي سنوات الصعود لم يتجاوز نمو اقتصاد مجلس التعاون وتيرة النمو العربي التي أنخفضت فيما بعد أيضا لارتباطها بسعر النفط ، كما بينا أنفا.

وفي البنية القطاعية للنشاط الاقتصادي كان ناتج الزراعة في البلاد العربية 140.2 و 142.0 مليار دولار لسنتي 2014 و 2015 بنسبة 5.1 بالمائة و 5.8 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي العربي على التوالي. واسهمت الصناعة التحويلية بتوليد 268.9 و 267.4 مليار دولار من القيمة المضافة لعامي 2014 و 2015 بنسبة 9.8 بالمائة و 11.0 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في كل البلاد العربية. بينما في الدول الصناعية أسهمت بنسبة 13.5 بالمائة من الناتج، وفي الدول الناشئة صناعيا 14.1 بالمائة وفي الصين 29.9 بالمائة وبقية الدول النامية 11.3 بالمائة عام 2013، وهكذا يفهم أن الدول العربية مجموعة متخلفة صناعيا، وهذا لا ينفي تحقيقها نجاحات هنا وهناك.

والزراعة والصناعة التحويلية مجمتعتين أسهمتا بنسبة 14.9 بالمائة و 16.8 بالمائة من الناتج العربي للسنتين المذكورتين. وهذا الدور النسبي للزراعة والصناعة التحويلية لا يتناسب مع مرحلة الاقتصاد العربي في التطور مقارنة مع البلدان النامية أو المتقدمة قبل تجاوزها المرحلة الصناعية إلى ما بعدها. فالمشكلة ليست فقط في محدودية الصناعة التحويلية لكن تلك الإعاقة الصناعية أستمرت مع أنحسار نسبي للزراعة (72 ، P 111 ، 20).

في دول مجلس التعاون الخليجي لسنتي 2014 و 2015 كانت النسب المئوية للأسهام في الناتج المحلي الاجمالي 1.3 بالمائة و 1.6 بالمائة للزراعة وهي أوطا من المتوسط العربي لأسباب معروفة في الجغرافية الطبيعية، وللصناعة التحويلية 9.7 و 10.9 وهي تقارب مثيلتها في الاقتصاد العربي. في عام 2012 بلغت حصة قطاع النفط الخام 47 بالمائة من الناتج الإجمالي لدول المجلس، وفي عام 2015 مع أنخفاض الأسعار تدنت مساهمة القطاع إلى 27 بالمائة لترتفع نسبيا حصة الزراعة والصناعة التحويلية في الناتج الخليجي إلى 12.5 بالمائة.

وأوضحت تلك المؤشرات أن القاعدة الأنتاجية الاساسية، خارج النفط، والمتمثلة في الزراعة والصناعة التحويلية ضيقة في الاقتصاد العربي مثلما هي في الاقتصاد الخليجي الذي بقي، ورغم الانجازات في التصنيع، نفطي خدمي في بنيته الأنتاجية وتوظيف القوى العاملة (P 106 ، 1).

من الضروري الإشارة إلى أن العجز الزراعي العربي يجعل مشكلة التخلف الصناعي كبيرة، إذ لولا البترول، لا يستقيم الاقتصاد مع عجز زراعي وصناعي معا إذ لا بد أن يُعوّض العجز من مكان

آخر. وفي عام 2014 بلغ العجز الزراعي 65.9 مليار دولار بنسبة 72.6 بالمائة من الاستيرادات الزراعية العربية.

كان نمو القطاع غير النفطي عالياً لكنه وثيق الارتباط بالأنفاق الحكومي والاخير بمورد النفط. وتكشف بيانات العراق، مثل دول المجلس، عن قوة هذا الارتباط. وما لم يستقل القطاع غير النفطي في مقومات نموه تبقى النتائج الإيجابية للتنويع ضئيلة، لأن الهدف الأساس يتمثل في الخفض التدريجي لآثار تقلبات سعر النفط على الاقتصاد الوطني. وحتى مع استقرار أسعار النفط لا ينمو الطلب العالمي عليه بأكثر من 1.5 بالمائة سنويا، فإذا توقف السعر عن التزايد يؤدي هذا إلى تقييد نمو الاقتصاد بأكمله عند بقاء النمو غير النفطي مرتبطا بمورد النفط (9).

وكان نمو الأنتاجية منخفضاً في دول المجلس كما أن أنتاجية مجموع العوامل (معدل نمو الناتج المحلي مطروحا منه المعدل الموزون لنمو العمل ورأس المال) سالباً عدا السعودية إذ ظهر موجبا بمستوى منخفض (6 P ، 15). وتفيد هذه الملاحظات عدم تمكن السياسات بمجموعها من غرس الخاصية الأنتاجية التنموية في القطاع غير النفطي لأقتصاد النفط ، والانجازات التي تحققت تعزى إلى الاستمرار بدفع المزيد والمزيد من الموارد بمعدلات عائد لا تضمن استمرارالنمو بمقومات ذاتية دون النفط وفوائضه المتراكمة.

4.3. التصنيع.

في الصناعة التحويلية بلغت حصة دول المجلس 58 بالمائة من الناتج المحلي للصناعة التحويلية العربية، وللسعودية 51.3 بالمائة من الصناعة التحويلية الخليجية. ومصر بعد السعودية في ناتج الصناعة التحويلية، الأولى 55.8 مليار دولار والثانية 79.5 مليار دولار عام 2015 (20 ، pp 411–410).

أنتجت دول الخليج 64.3 بالمائة من الصلب العربي الخام الذي بلغ مجموعه 19.9 مليون طن عام 2015 (P 445 ، 20). وقد زاد انتاج الخليج من حديد التسليح على 17 مليون طن عام 2014 ويتوقع وصوله إلى 24 مليون طن عام 2017. ولدول مجلس التعاون 61.5 بالمائة من طاقة تصفية النفط العربية البالغة 9.298 مليون برميل يومياً وثمة مصافي جديدة تحت التشييد هناك، وتستثمر دول المجلس في صناعة التصفية خارج البلاد العربية أيضا. وأنتجت دول المجلس 142.7 مليون طن بيتروكيمياويات عام 2013 ومن المتوقع ارتفاع الإنتاج إلى 199.5 مليون طن

عام 2018، وللملكة السعودية 59 بالمائة من صادرات البتروكيمياويات الخليجية، وجميع دول مجلس التعاون تصدر بيتروكيمياويات.

وتنتج الدول العربية 21.8 مليون طن من مادة الأثيلين منها 97.4 بالمائة لدول مجلس التعاون وهي بنسبة 14.8 بالمائة من إنتاج العالم لهذه المادة التي تستخدم لصناعة البلاستيك والألياف والكيمياويات العضوية. وبلغت طاقة إنتاج الدول العربية من الأسمدة 78 مليون طن في السنة والأنتاج الفعلي 59 مليون طن يصدر منه 33 مليون طن. وأنتاج الدول العربية كبير من السوبر فوسفات الثلاثي ،وفوسفات الأمونيا الثنائي وحصتهما 29 بالمائة و26 بالمائة من أنتاج العالم على التوالي. وتوسعت دول مجلس التعاون في صناعة الأسمدة، وجميعها تنتج سماد الأمونيا، وتنتج السعودية أكثر من ستة ملايين طن سنويا من اليوريا. وتلك جميعها صناعات أساسها الموارد الطبيعية Resource Base Industries . لكن الصناعات الأخرى لا زالت محدودة ، عدا صناعات المواد الأنشائية فأنتاجها واسع، وفي السمنت قدر من الفائض. والطاقة التصميمية لأنتاج السمنت في دول مجلس التعاون 123.8 مليون طن، ومجموع الطاقة التصميمية العربية 348.5 مليون طن. والأنتاج الفعلي العربي من السمنت 220 مليون طن للسعودية منه 57.2 ولمصر 49 عام 2014 والعراق 9 والجزائر 21.1 مليون طن لنفس السنة.

وتتوسع المملكة السعودية في التعدين وتستقطب استثمارات خارجية لهذا الغرض ومنها التنقيب عن الالمنيوم والفوسفات، ويذكر أن المستثمرين أنتجوا ما يزيد عن 420 مليون طن من خامات المعادن هناك. وتنتج خامات الرصاص والزنك في السعودية، ويستخرج الرصاص والنحاس في عمأن ولها حصة كبيرة من الأنتاج العربي للنحاس (P 116 ، 20) .

وينظر إلى دول مجلس التعاون كونها من المراكز العالمية في الصناعات القائمة على الطاقة ، مادة أولية، من بتروكيميأويات واسمدة، وكثيفة الطاقة مثل السمنت والألمنيوم، وأيضا أقيمت صناعات في مختلف مدخلات البناء والتشييد والأجهزة المنزلية والأثاث والغذاء. وبمعيار القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية للفرد تصنف الكويت وقطر والإمارات والبحرين بأنها دول مصنعة، وفي المنطقة لا ينتمي إلى هذه المجموعة اقتصاد آخر سوى الاسرائيلي. و في فئة الدول الناهضة صناعيا السعودية وعمان، ومن دول المنطقة تركيا ضمن هذه الفئة (14).

وفي دول المجلس وصلت صناعة البلاستيك والألمنيوم، وخاصة في السعودية، إلى حجوم كبيرة ودرجة مرموقة في التنوع والتعقيد، وتتجه نحو الاهتمام أكثر في المواد البديلة، وتستقطب اهتمامات المستثمرين الأجانب.

أما صناعة المواد الإنشائية مثل السمنت فهذه شائعة وهي أيضا كثيفة الطاقة لكنها قديمة في المنطقة، وفي البداية حفّز الطلب المحلي على اقامتها. وتوجد صناعات خفيفة ايضا ومنها نسيجية وغذائية، وعموما لازالت الصناعة في دول النفط دون العديد من اقتصادات السوق الناهضة متوسطة الدخل في التعقيد والنوعية والتنوع (p 9 ، 18).

ويبدو أن البحرين والأمارات قطعت شوطا أطول في التنويع، كما تهتم البحرين وعمان بمحدودية احتياطياتها النفطية مقارنة بدول المجلس الأخرى ما يملي عليهما عناية اشد بالتنويع وتسريعه. ولقد حققت دول الخليج نمواً سريعاً في الناتج قبل أنهيار السعر عام 2008، بل تضاعفت نواتجها المحلية وأكثر بين عامي 2001 و 2008 . وتساعد الفوائض، التي تراكمت حتى ذلك التاريخ وفيما بعد حتى عام 2014، كثيرا على إدامة مستويات النشاط الاقتصادي بتمويل العجوزات المحتملة داخليا وفي موازين المدفوعات. أي أن التنويع يبقى ممكنا، في دول المجلس، السعودية وقطر والأمارات والكويت، حتى مع استمرار أسعار النفط منخفضة لمدة طويلة.

التماثل فيإستراتيجيات التنويع لدول النفط العربية، ومجلس التعاون خاصة، يظهر من قائمة المنتجات الصناعية. فالسعودية والأمارات العربية وقطر والكويت أقامت صناعات بتروكيمياوية، والجزائر وليبيا. وقطر والسعودية والأمارات والبحرين استثمرت في صناعة الأسمدة. ونجد الصناعات الكيمياوية والغازات الصناعية والألمنيوم وحديد التسليح للبناء والغازات الصناعية ... وغيرها مما يندرج ضمن صنف صناعة معالجة السوائل والغازات وخامات المعادن وما إليها. وأقيمت في الخليج كثرة من ورش تجميع السيارات والتي يراد لها التكامل مع تصنيع الأجزاء وزيادة المحتوى المحلي تدريجيا . وقد لا ينسجم التماثل التام في برامج التصنيع الخليجي مع مبدأ التكامل في سوق موحدة، بل أصبح تنافسها في الأسواق الدولية أمراً واقعاً. والعراق كان قد حاول منذ السبعينيات الانطلاق من الصناعة على أساس الموارد لكن الكثير من المشاريع لم تكتمل وبعد عام 2003 لم تكن ثقافة التنمية والبيئة السياسية تساعد على استئنافها .وكانت استراتيجية الطاقة في العراق التي أعدت عام 2012 قد فصّلت في برنامج نهوض صناعي متكامل يقوم على قطاع الطاقة (الفصل الأول، 13).وتبقى الصناعات المرتبطة بالموارد الطبيعية لا تكفي لخدمة أهداف التشغيل لطبيعتها المعروفة، لكنها على كل حال تمكّن البلدان من امتلاك ناصية الصناعة عبر التعامل مع برامج استثمار وأنظمة أنتاج وتكنولوجيا معقدة، ومن تلك العمليات والتجارب تتراكم معرفة وهي نوع آخر من الثروة الإنتاجية. وتواجه دول الخليج، مثل العراق ودول أخرى، ضغوط المدرسة النيوليبرالية في الاقتصاد والتي تتطير تماما من القطاع العام، وتريد حصره في البناء

التحتي والخدمات العامة. بينما يُلاحظ وجود شركات عامة توافرت على شروط الكفاءة والحيوية وتُعد رافعات تنموية، وتوجد امثال هذه الشركات في الخليج حسبما أشارت تقارير قيّمت تلك التجربة (11) .

4.4. القوى العاملة في دول مجلس التعاون:

الخصائص الديموغرافية الفريدة لدول الخليج تتجلّى في مدى اعتماد الاقتصاد على العمالة الوافدة، وهذه تضيف بعدا آخر إلى العولمة الطبيعية لأقتصاد تلك المجموعة نتيجة اعتماده على النفط، الذي تحكم السوق الدولية أسعاره والطلب عليه. ومن جهة أخرى تتولى القوى العاملة الأجنبية الدور الرئيس في تشغيل ذلك الاقتصاد، وبقيت الإقامة الدائمة أو المؤقتة للاجانب من أجل العمل لها دور كبير في جملة عوامل التكوين السكاني لدول مجلس التعاون. وتواجه دول المجلس تحدياً يتمثل في كيفية الجمع بين توسيع الاستثمار في قطاع الاعمال الخاص لتنويع القاعدة الأنتاجية وتوليد المزيد من فرص العمل للشباب المواطنين. وترتبط بهذا المطلب صعوبات تعديل البنية التعليمية والمهارية للقوى العاملة الوطنية لتستجيب لطلب القطاع الخاص. والتبست قيم العمل في تلك المجتمعات بمضامين الريع النفطي إلى جانب الاعتبارات التقليدية للمجتمعات العربية.

ونشير إلى بيانات عام 2015، إذ يعمل في السعودية 11485 ألف بنسبة 37.2 % من مجموع السكان الذي يقدر(30891)ألفاً، وهنا معدل المشاركة بمستوى مرتفع حسب المقارنات الدولية وأعلى من العراق ودول عربية أخرى بفارق كبير. لكن غير المواطنين 6509 الفاً والمواطنين 4976 ألف من مجموع العاملين، ومع أن غير المواطنين في هذا البلد حوالي ربع السكان إلا أن أسهامهم في القوى العاملة بنسبة52.8 % بالمائة، لأنهم في الأغلب عمالة وافدة. ويزداد الاعتماد على الاجانب في القطاع الخاص 6304 ألف عامل من مجموع 7797 ألفاً. وثمة خاصية أخرى إذ رغم أن الاقتصاد ينتهج النظام الليبرالي وعلى النمط الغربي لكن القوى العاملة في القطاع الحكومي 3688 ألفاً وهو حجم مرتفع مقارنة بدول نظام الاقتصاد الحر آخذين في الأعتبار حجم السكان في المملكة. وفي قطر، مجموع القوى العاملة 1954 ألف من مجموع السكان البالغ 2438 ألفاً، ولا تنسجم نسبة المشاركة البالغة الارتفاع هنا مع النمط العام في العالم لكنها ميزة ايجابية بذاتها. بيد أن القوى العاملة القطرية من المواطنين 89 ألفاً فقط والباقي 1855 ألفاً أجانب.

وفي القطاع الخاص القطري لا يعمل سوى 12 ألفاً من المواطنين في مقابل 1680 ألفاً أجانب. وحتى في الحكومة غير المواطنين 187 ألفاً مع 86 ألفاً من المواطنين. وهكذا تبدو قطر من الزاوية الاقتصادية والسكانية منطقة عالمية بإمتياز. ويعمل في الكويت 2422 ألف من مجموع السكان البالغ 3971 ألفاً عام 2015، ونسبة المشاركة مرتفعة أيضا وهي ميزة لاقتصاد الكويت، كما تقدم في مثال قطر، لكن الأجانب 2074 ألفاً بنسبة 85.6 % من القوى العاملة. وفي الكويت لا يعمل من المواطنين في القطاع الخاص سوى 35 ألفاً والباقي 1917 أجانب. ويعمل للقطاع الحكومي الكويتي 471 ألفاً منهم 157 ألف أجانب. ويوجد لدى عمان 1698 ألف أجنبي من مجموع القوى العاملة 2101 ألفاً عام 2015 ، وفي البحرين 566 ألفاً أجنبي من القوى العاملة وهي 770 ألفاً. وقد كانت النشأة الحديثة لأقتصاد هذه الدول وهي نفطية بإمتياز، مع ضخامة الايرادات الحكومية نسبة إلى الحجم الابتدائي للسكان خاصة دول الخليج من غير السعدودية، مسؤولة عن هذا المدى من الاعتماد على العمالة الأجنبية. لأن صعود المورد النفطي واستخدامه أحدث أنفصاماً بين الطلب على القوى العاملة، من جهة، وقابلية حجم السكان والبنية المهارية والقيم الاجتماعية على تلبية ذلك الطلب، من جهة أخرى، فأخذت هذه العوامل دورها في تطور التكوين الديموغرافي والقوى العاملة. ولأن معدلات الاجور لأغلب أصناف القوى العاملة من الوافدين منخفضة كونها متساوقة مع مستويات الدخل والمعيشة في أوطأنهم، وطالما أن الأجور من أهم مكونات الكلفة ولها دور رئيس في تحديد القدرة التنافسية الدولية أنتفع إقتصاد الخليج من هذه الزاوية للتخفيف من اضرار المرض الهولندي. ورغم أهمية النظام الاقتصادي لدول المجلس مع الأنموذج الغربي أساسا إلا أن الهيمنة النفطية جعلت القطاع العام الميدان الرئيس لعمل المواطنين. ولا يتمكن قطاع الاعمال الخاص توليد الفرص الكافية لاستيعاب الشباب المواطنين لحد الآن، وهي من التحديات التي تتعامل معها استراتيجيات التنويع وسياسات التشغيل.

5. المالية العامة.

تواجه السياسة المالية، عادةً، ضغوطاً اجتماعية قوية لزيادة الأنفاق مع زيادة المورد النفطي لتوسيع نطاق الانتفاع الاستهلاكي الآني من الموارد الإضافية، ولتطوير البناء التحتي وتوسيع الخدمات العامة. ومع الضغوط الداخلية للانفاق ثمة دعوات عالمية لزيادة الانفاق من أجل تقليص الفوائض الخارجية في سياق الجدل حول اختلال موازين المدفوعات في العالم (p7 ، 8). وتأتي تلك الدعوات من الدول المتقدمة على نحو خاص، وتتعرض لها الصين منذ صعودها في الصناعة

والتجارة الدولية، وتعرضت لها اليابان سابقا. وتستند تلك الدعوات الخارجية إلى أن الفائض لمجموعة دولية يتطلب وجود عجز يساويه لدول أخرى، وهذا صحيح بحكم التوازن على مستوى العالم. لكن الفوائض النفطية، ابتداءا، ليست نتاج سياسات داخلية للدول النفطية أنما هي سوق النفط من جهة واستعداد العديد من الدول لأدارة اقتصادها بعجز خارجي ومنها الولايات المتحدة الامريكية من جهة أخرى.

وعادة ما يؤخذ إسهام الموارد غير النفطية في ايرادات الموازنة العامة دليلا على التنوع وضمن دول مجلس التعاون تتسم الامارات العربية بأعلى إسهام للإيرادات غير النفطية 36.5 بالمائة من الموازنة العامة عام 2014 ، تليها السعودية 23.2 بالمائة، والعراق وليبيا أكثر الدول العربية اعتمادا على النفط في تمويل الأنفاق العام.

ولم ينعكس النجاح النسبي للتنويع في دول مجلس التعاون على زيادة إسهام القطاع غير النفطي في الايرادات الحكومية خلال المدة 2000– 2013 . لكن الإيرادات غير النفطية أعلى في دول المجلس من المتوسط لبقية الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وآسيا الوسطى، إذ كانت نسبتها إلى الناتج غير النفطي 14.3 بالمائة في الأولى و12.8 بالمائة في الثانية ومن المتوقع زيادتاها في المجموعتين للسنتين 2017 و 2018 ، وهما أعلى من العراق، على سبيل المثال، بفارق واضح (4). وصل العجز غير النفطي عام 2014 حوالي 56.6 بالمائة من الناتج غير النفطي في دول الخليج، وفي الدول المصدرة للنفط ضمن المجموعة الكبيرة بنسبة 42.3 من الناتج غير النفطي. وسينخفض في المجموعتين حسب المتوقع لعام 2018.

وفي دول المجلس كان فائض الؤونات 10.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي فترة الصعود النفطي، ثم أصبح عجزا يقدر سنة 2016 بنسبة 12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت نسبة الايرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي بالمتوسط 41.8 بالمائة سنوات الصعود النفطي، وهي أعلى من المجموعة الكبيرة وبلدان الصادرات النفطية بالمجمل، وبعد ذلك أخذت بالانخفاض.

اقترح صندوق النقد الدولي عام 2015 ، على أثر أنخفاض سعر النفط، رفع أسعار الطاقة في دول الخليج لتقليص الدعم الصريح أو المستتر. وتقييد الانفاق الحكومي الجاري وخاصة الأجور ورفع كفاءة الاستثمار في القطاع العام (7, 3 p).

ولا تخفى أهمية أسعار الطاقة المنخفضة في الحفاظ على النشاط السلعي والذي يتجه للتصدير، أو يتعرض لمنافسة خارجية. ويتصف النظام الضريبي لدول المجلس بالنسب الواطئة من الدخول وقيم الأستهلاك والثروات المشمولة بالضرائب إضافة على القواعد الضيقة. ومثلما يقال في العراق

،ومنذ زمن بعيد، حول ضرورة تهيئة إيرادات من غير النفط لتمويل الأنفاق العام كذلك في الخليج، وربما أيقظ تراجع سعر النفط عام 2014 وأنهياره فيما بعد الإحساس بأهمية البحث عن مصادر تمويل بديلة.

ويجري الترويج للجمع بين النسب الضريبية الواطئة والأسس، الأوعية، العريضة لتوزيع العبء على نطاق أوسع وزيادة الحصيلة في أن . ومثل هذه الافكار أيضا مطروحة في العراق. ويراد ، في الخليج، تعميم ضريبة القيمة المضافة، وهي ضريبة على الاستهلاك حديثة وذات أهمية في الغرب. وذلك إلى جانب ضريبة على أرباح الأعمال، وضريبة جارية دورية على الملكية. وقد تعترض ضريبة القيمة المضافة عوائق، مماثلة لتلك التي واجهت الضرائب الأخرى، مثل نقص التوثيق وعدم توفر متطلبات دقة تقدير الإيراد أو الدخل الخاضع للضريبة. وأشارت التقارير إلى رسوم انتقائية تفرض حسب الملائمة، والرسوم أسهل من الضريبة في الادارة والجباية.

ومن الصحيح القول أن لتغيرسعر النفط نتائج فورية، بينما يتطلب الاصلاح الضريبي سنوات كي تتراكم نتائجه الإيجابية وصولا إلى تحول كبير في بنية وحجم الايرادات، وكلما بدأ الإصلاح مبكرا كان أفضل . لكن دول مجلس التعاون لا تضطر إلى تكييف قاسي في الأنفاق الحكومي أو الضرائب، إذ يمكنها الأنتفاع من الفوائض المتراكمة وهي كبيرة قياسا بالعجز المحتمل، كما يتضح في دراستنا هذه والبيانات المعروضة.

ويفيد الاطلاع على الضرائب المفروضة أو المشرّعة كي يبدأ سريانها قريبا، اشتغال المالية العامة هناك على المصادر غير النفطية للتمويل ومحأولة تنميتها بالفعل. ومثلاً أتجهت الامارات العربية، دون المستوى الاتحادي، نحو فرض ضرائب على أرباح الشركات، غير النفطية تصل إلى 55 بالمائة من الدخل الخاضع للضريبة. أما الشركات النفطية فتترأوح الضرائب على أرباحها بين 55 بالمائة إلى 85 بالمائة. وتفرض 20 بالمائة على دخل البنوك الأجنبية الخاضع للضريبة (19، p ، 7)

وفي السعودية بين 30 بالمائة إلى 85 بالمائة ضريبة على الشركات في مجال استثمار الغاز تحدد حسب معدل العائد الداخلي، وأيضا، 85 بالمائة ضريبة على دخل الشركات النفطية وفي الأنشطة الهيدروكاربونية الأخرى، و20 بالمائة على أرباح الشركات في مجالات العمل الأخرى ومثلها على الأرباح الرأسمالية، وتفرض ذات النسبة على دخل الأفراد في قطاع الأعمال والخدمات المهنية من غير المواطنين ومن غير مواطني دول مجلس التعاون (المصدر نفسه).

وفي دول المجلس الأخرى كانت معدلات الضريبة أدنى من مستوياتها في السعودية والأمارات على قطاع الاعمال والشركات. وفي عُمأن والبحرين تُعتمد ضريبة القيمة المضافة في بعض الأنشطة. وتستوفي الدول رسوما على العمل الاجنبي عدا قطر، وتعتمد جميعها ضريبة التأمينات الاجتماعية توزع بين العاملين والشركات.

وحققت دول المجلس فواض عالية في الموازنات نسبة إلى الناتج المحلي للسنوات 2012 – 2014 على المستوى التجميعي.، وكانت أعلاها في الكويت 33.2 و 34.0 و 26.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنوات على التوالي. وفي البحرين عجزفي الموازنة العامة للسنوات الثلاث، وشهدت السعودية وعُمأن عجزا كذلك في موازنة عام 2014 ،علما أن فائض موازنة السعودية عام 2012 بلغ 12 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي (20 p ، 7).

6. التجارة الخارجية:

رغم الضخامة النفطية لدول الخليج إلا أن صادراتها واستيراداتها، مجتمعة، في الحجم تقارن مع دولة متقدمة صغيرة أو متوسطة الحجم ، فهي بين هولندا وكوريا الجنوبية، أدنى من الأولى واعلى من الثأنية. وحققتيي دول مجلس التعاون فائضا في الميزان التجاري 86.6 مليار دولار عام 2015 منخفضا عن السنوات السابقة متأثرا بتدني أسعار النفط..

لقد أنخفضت قيمة صادرات دول أوبك من 1668.9 مليار دولار عام 2012 إلى 888.99 عام 2016 ،وصادرات النفط من 1183.0 عام 2012 إلى 445.7 مليار دولار عام 2016 (19-20 pp ، 2) . ونتيجة أنخفاض أسعار النفط تدهورت موازين المدفوعات الجارية لدول أوبك من فائض بمقدار 511.5 مليار دولار عام 2012 إلى عجز بلغ 98.7 مليار دولار عام 2015 و43.7 مليار دولار عام 2016 (22 p ، 2).

كانت قيمة الصادرات في دول الخليج بالمتوسط السنوي، من السلع والخدمات، 571.1 مليار دولار فترة الصعود النفطي، وفي عام 2014 ارتفعت إلى 1061.8 مليار دولار وتشكل 77.1 بالمائة من مجموع صادرات الدول العربية تلك السنة. وأنخفضت بعد ذلك، والمتوقع لها 852.5 مليار دولارعام 2018 لتشكل 73.7 بالمائة من صادرات البلاد العربية ذلك العام.

أما الواردات فقد كانت 360.8 مليار دولار بالمتوسط السنوي فترة الصعود و737.5 مليار دولارعام 2014 ولعام 2018 من المتوقع لها 731.3 مليار دولار. وفي العالم العربي 587.3 مليار دولار بالمتوسط السنوي للسنوات 2000– 2013 ثم 1131.1 مليارردولار سنة 2014

ويقدر لها أن تصل 1090.2 مليار دولار في عام 2018. ويتضح من هذه المؤشرات الثقل الاقتصادي لدول مجلس التعاون من زاوية العالم الخارجي.

وتأتي الأمارات أولا في اسهام القطاع غير النفطي من مجموع صادرات السلع والخدمات بنسبة 71.5 بالمائة ويبدو أن مثل هذه البيانات بحاجة إلى تدقيق أو تفسيرللتأكد من عدم اشتمالها على اعادة تصدير. وفي عمان بلغت الصادرات من غير النفط والغاز 39.5 بالمائة من مجموع صادرات السلع والخدمات ،ثم السعودية بنسبة 19.8 بالمائة. وفي حين أسهم القطاع غير النفطي بنسبة 40.8 بالمائة من إيرادات الموازنة في الجزائر بقي النفط والغاز مهيمنا على التجارة الخارجبة بنسبة 91.8 بالمائة، ما يؤكد أن تنوع الصادرات هو المقياس الأكثر مصداقية للتعبير عن التنوع (13 p ، 18).

قيمة الصادرات بالمجمل لدول المجلس بلغت ذروتها عام 2012 عندما وصلت إلى 942.3 مليار دولار ثم أنخفضت إلى 554.4 مليار دولار عام 2015. أما صادرات النفط والغاز فقد كانت ذروتها عام 2014 بمبلغ 475.6 مليار دولار ثم تراجعت إلى 375.8 مليار دولار عام 2015. وكانت الصادرات وطنية المنشأ 123.9 مليار دولار من غير النفط وفي عام 2015 أصبحت 113.1 مليار دولار وهذه المستويات من الصادرات غير النفطية تمثل خطوات ملموسة على مسار التنويع. وإلى جانبها نشاط لأعادة التصدير بمبلغ 87.9 مليار دولار عام 2014 و 83.5 مليار دولار عام 2015 ، ويشير نشاط إعادة التصدير إلى وظيفة أخرى لأقتصاد الخليج بصفتة مركزا تجاريا دوليا في المنطقة يتماشى مع سوقه المالية الصاعدة.

دول مجلس التعاون اعضاء في منظمة التجارة الدولية وعقدوا اتفاقيات تجارة حرة مع دول ومنظمات اقليمية ويتفأوضون لعقد اتفاقيات أخرى. والشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون هو الاتحاد الأوربي بمقدار 138.6 مليار يورو، ما يعادل 153.4 مليار دولار استيرادا وتصديرا من السلع عام 2016. حيث استوردت دول المجلس بمقدار 111.6 مليار دولار من الاتحاد الأوربي وصدّرت اليه 41.8 مليار دولار. وفي مجال الخدمات كان حجم التبادل 47.8 مليار يورو ما يعادل 52.9 مليار دولار، وللاتحاد الأوربي فائض في الالميزان التجاري مع الخليج، كما بينته المؤشرات آنفا . وبعد الاتحاد الأوربي آسيا والتي منها تأتي أغلب الزيادة في الطلب على النفط، وللولايات المتحدة الامريكية علاقات تجارية مع الخليج أوسع منها مع بقية دول الشرق الأوسط إضافة إلى مستوردات السلاح.

وفي التجارة البينية للسلع من مصادر وطنية وصلت دول المجلس إلى حوالي 28.7 مليار دولار عام 2015، وهي لا شك منخفضة مقارنة بحجم الاستيرادات السلعية لهذه الدول التي بلغت 475.6 مليار دولار عام 2014 و 467.8 مليار دولار عام 2015. وثمة نشاط بيني لأعادة التصدير وصل إلى 22.2 مليار دولار عام 2015.

7. قطاع المال الخليجي والموجودات الأجنبية والسياسة النقدية.

لقد بلغت الفوائض في الميزان المدفوعات الجارية حوالي 390 مليار دولار عام 2012 وهي في ذروتها ذلك العام، مقدرة بطرح صافي التحويلات الجارية من فائض الاميزان التجاري للسلع والخدمات (جدول رقم 5) بينما كانت المحصلة لمجوع دول المجلس عجزا في الميزان العمليات الجارية عام 2015 ، وهو محدود نسبياً. وتستوعَب الفوائض الخارجية في مراكمة احتياطيات لدى البنوك المركزية أو تستثمر ماليا في السوق الدولية تحت مسميات صناديق الاستقرار والثروة السيادية، وللولايات المتحدة حصة كبيرة من تلك الاستثمارات. واصبحت دول المجلس رافداً رئيساً لرأس المال في السوق الدولية بعد دول الفائض الآسيوي. والملاحظ أن ثقل دول الخليج في السوق المالية الدولية وحيازتها لأدوات دين امريكية جعلها شريكا في صناعة الاستقرار والعوائد والمخاطر هناك. يؤدي انخفاض سعر النفط بالنتيجة إلى أنخفاض تدريجي في الثروة المالية التي تراكمت من الفوائض السابقة ما يعني تراجع دور دول المجلس في السوق المالية الدولية وفي قطاع المال الأمريكي خاصة، وهذه مسألة أصبحت مهمة أكثر من العجز بذاته وتمويله. ويبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط أيضا بالأنتعاش المالي لتلك الدول، عدا الامارات العربية، وليس رافدا لتعويض نقص الايرادات النفطية. وتوصف الامارات العربية بأنها الأنجح في استقطابها للاستثمار المباشر (7 p ، 10).

قطاع المال في دول الخليج مصرفي المرتكز Bank- Based، والبحرين والأمارات هما الأوسع نشرا للخدمات المصرفية، وتوصف موجودات المصارف بالضخامة نسبة إلى الناتج المحلي في هذين البلدين. وملكية المصارف في دول المجلس محلية إلى حد كبير، وهناك عوائق في الدخول وتشدد في الترخيص للمصارف الاجنبية (6 p ، 17).

واستطاع قطاع المصارف الحفاظ على تماسكه بعد أنخفاض أسعار النفط وربما نتيجة الكفاية العالية لرأس المال وما يعنيه من إمكانية استيعاب خسائر الديون المتعثرة، لكن الودائع أنخفضت وهي المصدر الرئيس لتمويل الائتمأن. ويعزى انخفاض الودائع إلى انخفاض الأرصدة النقدية

للموازنات العامة في المصارف، إذ من المتوقع مع العجز ميل السلطات المالية إلى استخدام تلك الأرصدة بديلا عن الاقتراض وهو مبدأ سليم ومتعارف عليه في العالم.

والملكية العامة، حكومية وشبه حكومية، حاضرة في مصارف الخليج بتفاوت، أقلها في الكويت بحوالي 13 بالمائة وأعلاها في الأمارات أكثر من 50 بالمائة.

وأيضا يتصف النشاط المصرفي بالتركز، أكبر ثلاثة مصارف لها بين 50 بالمائة و90 بالمائة من مجموع الموجودات المصرفية. والمؤسسات المالية غير المصرفية أكثرها صناديق استثمار وأغلب نشاطها في العقار والأسهم، وصناجيق الاستثمار المشتركة Mutual Funds أذ أغلبها مملوكة للمصارف. وفي الكويت 95 شركة استثمار عام 2012 وتعادل موجوداتها 75 بالمائة من الموجودات المصرفية (المصدر نفسه).

وتطورت أسواق الأسهم كثيراً في دول مجلس التعاون وبلغت الرسملة، نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي 107 بالمائة عام2007، وتراجعت إلى 44 بالمائة عام 2013، ولا يختلف سلوك أسعار الأسهم عن الأنماط المتعارف عليها في شدة الانقلاب صعودا ونزولا، والتذبذبات أيضا لا يستهان بها. وتهيمن على سوق الأسهم الصناعات الأساسية والخدمات المالية. وتتأثر الأسعار كثيرا بالمستثمرين الأفراد لحسابهم وهناك تقييد للمشاركة الأجنبية في السوق.صافي الموجودات الأجنبية لدول مجلس التعاون تكفي لأدامة الاستيرادات بما لا يقل عن سبعة أعوام حتى لو استمر سعر النفط بمستوى عام 2015 ، وهي مدة كافية للتكيف مع أن التجربة تفيد ضعف الاستعداد لتغيير كبير في أنماط التصرف بالموارد والأنفاق الحكومي. وتشمل صافي الموجودات الأجنبية تلك مجموع الاحتياطيات الدولية بمبلغ 812.6 مليار دولار وتشكل 32.4 بالمائة من صافي الموجودات الأجنبية. وللسعودية وحدها 77 بالمائة من مجموع الاحتياطيات. وهنا من المفيد التذكير بالتداخل بين مفهوم الاحتياطيات الدولية أو احتياطيات العملة الاجنبية وصناديق الثروة السيادية. لذلك نجد في نشرات دولية أن احتياطيات البوك المركزية تعد من ضمن صناديق الثروة السيادية أو صناديق الاستقرار أو الاجيال القادمة. وفي العراق درج معهد الصناديق السيادية على شمول صندوق التنمية العراقي DFI ضمن تلك الصناديق وهو عبارة عن أرصدة الموازنة العامة في الخارج المرتبطة باستلام موارد النفط ثم التصرف بها ويديرها البنك المركزي. صافي تدفق الاستثمار الاجنبي كالمعتاد شديد الحساسية لسخونة السوق المالية الدولية وتراجعها، كما ظهر في الامارات عام 2009. وبشكل عام انخفض صافي الاستثمار المباشر إلى الدول النفطية عام 2015، ولذا يتضح أنه لا يؤدي دور المورد المعوّض لنقص

تدفق العملة الأجنبية، وتبين تجربة عمان والبحرين هذا السلوك بمنتهى الوضوح. وفي الدول الأخرى كانت ذروة التدفقات إلى السعودية عام 2008 ؛ وإلى الكويت عام 2011؛ وإلى قطر، عكس الإتجاه، عام 2009 ؛ وإلى العراق عام 2013 بمبلغ 5.1 مليار دولار وإلى دول المنطقة غير النفطية كانت التدفقات عام 2015 في الأردن وإسرائيل أعلى من الإمارات العربية نسبة إلى الناتج المحلي، وتركيا مقاربة للامارت في استقبال الاستثمار الأجنبي نسبة إلى حجمها الاقتصادي. الأصول المالية، الائتمان المصرفي والأسهم، عالية في دول المجلس نسبة إلى الناتج غير النفطي مقارنة بالدول النامية متوسطة الدخل في الشريحة العليا، وتدل الرسملة على التوسع في الشركات المساهة، ويدعم هذا التطور التنظيمي كثيرا سياسات التنويع ،والودائع ايضا مناسبة بهذا المعنى. من المعلوم أن زيادة الأنفاق الحكومي، بما يتناسب مع زيادة كبيرة في سعر النفط كالتي حصلت بين عامي 2005 و2008 أو بين عامي 2010 و 2014 تولد ضغوطا تضخمية وبالأخص نتيجة لتصاعد الأنفاق الاستثماري بسبب عدم التمكن من تنمية طاقة إنتاج المدخلات المحلية بنفس وتيرة صعود الأنفاق على مشاريع التنمية والإعمار، وهي الظاهرة التي تسمى محدودية الطاقة الاستيعابية للاستثمار.

وأصبح من المعروف أن السياسة النقدية تفتقر إلى الأدوات الكافية للسيطرة على التضخم، ما دامت أسعارالصرف مربوطة ثنائيا ربطا ثابتا ومع الدولار الأمريكي. وفي هذه الحالة لا بد لسياسات الاقتصاد الكلي الخليجي من مسايرة أسعار الفائدة الأمريكية نظراً لحرية حركة رأس المال. وحتى على فرض فاعلية أسعار الفائدة في تقييد الطلب الكلي، ليست هناك مرونة لاستخدام تلك الأسعار باستقلال عن مستوياتها الدولية طالما التزمت السياسة الاقتصادية بالأنفتاح المالي.

ومن زاوية أخرى من الضروري السيطرة على التضخم كي لا يتجاوز المعدلات في الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة، لأن ثبات أسعار الصرف الأسمية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية لدول الخليج بالفارق بين معدلات التضخم الداخلية ونظيراتها العالمية. وينعكس ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية في تراجع القدرة التنافسية الدولية لأقتصاد مجلس التعاون ما يعني تآكل جدوى الاستثمار في قطاعات السلع المتاجر بها وهي محور استراتيجيات التنويع. وفي ظل النظام الحالي، لسعر الصرف والانفتاح المالي وعوامل أخرى منها مرونة الطلب الكلي لسعر الفائدة، تكون أدوات السياسة المالية هي المعول عليها للاستقرار.

وينصح البعض دول المجلس برفع أسعار صرف عملاتها تجاه الدولار لخفض التضخم، وهي ذات النصيحة التي تلقاها العراق لكبح موجة التضخم قبل عام 2008 . لكن هذه السياسة لا تنسجم

أبدا مع الهدف الأساس للسياسة الاقتصادية في دولة نفطية ألا وهو التنويع ، كما تقدم شرحه. وحول أسعار الصرف الحقيقية والقدرة التنافسية الدولية : حافظت دول المجلس على أسعار صرف مثبتة تجاه الدولار، عدا الكويت، وعلى فرض: التساوي في معدلات التضخم بين هذه الدول والولايات المتحدة الامريكية، وتماثل النمط الجغرافي في التجارة الخارجية ومكوناتها النسبية، عند ذاك، تتحرك أسعار الصرف الحقيقية في هذه البلدان مطابقة لسعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار الأمريكي، والمبين في الشكل (8). بمعنى لو تحققت تلك الشروط تتغير القدرات التنافسية الدولية في دول المجلس بنفس نمط تغيرها في الولايات المتحدة بثبات أثر العوامل الأخرى من غير الأسعار والتكاليف. ولأن الفرق بين معدل التضخم لدول المجلس والعالم الخارجي ينعكس في زيادة سعر الصرف الحقيقي الفعال لعملات تلك الدول ، بثبات أثر العوامل الأخرى، فمن هذه الزاوية تتأكد أهمية السيطرة على التضخم مع سعر الصرف الاسمي الثابت. وعموما كانت معدلات التضخم واطئة في دول المجلس حيث تراوحت بين 2.1 بالمائة للامارات و 4.9 بالمائة لقطر ثم 4.1 و 3.5 و 3.4 و 2.2 بالمائة للكويت والسعودية وعمان والبحرين على التوالي. وهذه المعدلات ليست بعيدة عنها في الولايات المتحدة إذ كان المعدل 2.7 بالمائة لنفس المدة (البنك الدولي). ومع ذلك ارتفعت أسعار الصرف الحقيقية لعملات البحرين وعمأن والسعودية ، وهي التي توافرت عنها بيانات، على التوالي بنسبة 11.5 و 19.8 و 18.6 بالمائة بين سنتي 2010 و 2015 (البنك الدولي)، وهي زيادة ليست قليلة وتضيف صعوبات أخرى تواجه صادراتها. تقلل أسعار الصرف الأسمية الثابتة من فرص تلك الدول في المناورة لأيصال سلعها إلى الأسواق الدولية باسعار مناسبة. ولقد اضاف ازدياد سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي صعوبات جمة تواجه محاولات التنويع على محدوديتها وعدم أنتظامها والعوامل السلبية لعدم الاستقرار السياسي والارتباك الأمني. وبقيت مسالة مهمة ، إذ جرت المقارنات ، في جميع الأحوال مع الوضع الابتدائي الذي يتمثل في مستويات الأسعار والتكاليف لسنة بعينها، وعلى فرض أن الدول متساوية في اللحظة الابتدائية.

خاتمة:

بين التحليل نمط العلاقة بين النمو الاقتصادي والتصنيع والتنوع، لكن المورد النفطي والتصرف به وما يترتب على ذلك من بنى سعرية وتفاضل العوائد بين القطاعات كلها تتضافر كي يعمل النظام الاقتصادي بكيفية تنطوي على أنفصام النمو عن التصنيع والتنوع. وهنا تتدخل استراتيجيات وسياسات التنويع لتخليق إمكانات بناء قاعدة أنتاجية سلعية عبر تعطيل فاعلية المرض الهولندي والسلبيات الاخرى لأقتصاد الريع.

عالج البحث متغيرات كلية مثل الدخل والاستثمار والتجارة الخارجية ومؤشرات بنية الانتاج وصادرات الصناعة التحويلية، إضافة على الأنفاق الحكومي والسكان والعمالة لفهم الارتباط بين التنوع والبيئة الكلية في اقتصاد الأنموذج العام والاقتصاد النفطي. وفي حين يتضح التناقض بين هيمنة المورد الطبيعي والتنوع، لا يكاد يُظهر التحليل الاحصائي أثرا سلبيا للمورد الريعي في النمو الاقتصادي. لكن من جهة اخرى ارتبط القطاع غير النفطي وثيقا بمورد النفط والأنفاق الحكومي المعتمد عليه، وهذه الحقيقية تكفي للدلالة على أن جهود التنويغ في اقتصاد الخليج، وهو محور البحث، لم تصل ، لحد الآن، بالقطاع غير النفطي إلى امتلاك مقومات ذاتية للنمو، رغم الانجازات الملموسة في التصنيع. بيد أن التصنيع ذاته لم يبتعد عن أساس الموارد الطبيعية ، النفط والغاز، والأنتفاع من مزاياها.

وفيما عدا معدلات الأجور المنخفضة نسبيا للعمالة الوافدة تفتقر سياسات التنويع إلى أدوات فاعلة، حيث القدرة على المناورة بأسعار الصرف والفائدة محدودة . ومع إرساء الاقتصاد الخليجي لتقاليد الليبرالية الأقتصادية وحرية السوق إلى حد بعيد لا زال القطاع الخاص قاصرا عن الاضطلاع بمهمات بناء اقتصاد بقدر من الاستقلال عن المورد النفطي.

أصبح اقتصاد الخليج يمثل المستقبل القريب للاقتصاد العراقي، عند استمرار هذا النظام الأقتصادي والقيم الحاكمة للسياسات الأقتصادية، بعد توقف تنميته الصناعية لما يزيد عن ثلاثة عقود إضافة على مورد نفطي منخفض بالمتوسط للفرد لا يزيد على ثلث ما عليه في المملكة السعودية. ولذا تشتد الحاجة لتبني التنويع في العراق وعير التصنيع بزخم سياسي واجتماعي يتفوق على قوة الإعاقة، بما في ذلك التحول نحو نموذج الدولة التنموية والذي لا شك في ضرورته وتوقف النجاح الاقتصادي عليه.

ملحق إحصائي:

جدول (6)

مؤشرات التنمية البشرية لدول مجلس التعاون والمشرق العربي

الدولة والمؤشر	مؤشر التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة	الأطباء لكل 100 ألف من السكان عام 2014	متوسط سنوات التعلم للكبار	الناتج الوطني للفرد 2015 بالقوة الشرائية الدولية لدولار 2011	ترتيب الدولة في التنمية البشرية	الصادرات والاستيرادات سلع وخدمات إلى الناتج المحلي الاجمالي% عام 2015
قطر	0.856	78.3	213	9.8	129916	33	90.9
السعودية	0.847	74.4	260	9.6	51320	38	72.5
الامارات	0.84	77.1	171	9.5	66203	42	175.9
البحرين	0.824	76.7	276	9.4	37236	47	115.3
الكويت	0.8	74.5	242	7.3	76075	51	99.1
عمأن	0.796	77	217	8.1	34402	52	115.4
لبنأن	0.763	79.5	307	8.6	13312	76	121.9
الاردن	0.741	74.2	64	10.1	10111	86	97.9
مصر	0.691	71.3	82	7.1	10064	111	34.9
فلسطين	0.684	73.1	165	8.9	5256	114	77.5
العراق	0.649	69.6	84	6.6	11608	121	50.4
سوريا	0.536	69.7	133	5.1	2441	149	
اليمن	0.482	64.1	30	3	2300	168	
تركيا	0.767	75.6		7.9	18705	71	58.8
ايرأن	0.774	75.6		8.8	16395	69	43.1
اسرائيل	0.899	82.6		12.8	31215	19	59.4

المصدر: تنظيم الباحث، والبيانات من(5) ؛ ولعدد الاطباء من (P 418 ، 20).

جدول (7)

مؤشرات السكان والتحضر في دول مجلس التعاون والمنطقة

الدولة والمؤشر	السكان 1950 مليون نسمة	السكان 2000 مليون نسمة	السكان 2015 مليون نسمة	السكان الحضر إلى مجموع السكان% 2015	نسبة الوافدين إلى مجموع السكان % عام 2015	معدل نمو السكان سنويا % 2015-1950
قطر	0.025	0.565	2.2	99.2	75	7.13
السعودية	3.2	20.3	31.5	83.1	32.3	3.58
الامارات	0.07	2.606	9.2	85.5	88.4	7.79
البحرين	0.116	0.64	1.4	88.8	51.1	3.91
الكويت	0.152	1.914	3.9	98.3	73.6	5.12
عمأن	0.456	2.534	4.5	77.6	41.1	3.58
لبنأن	1.443	3.496	5.9	87.8	34.1	2.19
الاردن	0.472	4.91	7.6	83.7	41	4.37
مصر	21.8	67.9	91.5	43.1	0.5	2.23
فلسطين	0.317 (م)	3.3 (م)	4.7	75.3	5.5	4.24
العراق	5.16	22.9	36.4	69.5	1	3.05
سوريا	3.5	16.2	18.5	57.7	4.7	2.59
اليمن	4.3	18.3	26.8	34.6	1.3	2.86
تركيا	20.8	66.7	78.7	73.4	3.8	2.07
ايرأن	16.9	70.3	79.1	73.4	3.4	2.4
اسرائيل	1.26	6.04	8.1	92.1	24.9	2.9

مصدر البيانات: (5) ؛ (3). (م) سكان فلسطين قدّره الباحث على أساس معدل نمو سكان الاردن.

جدول (8)
تكوين رأس المال الثابت % من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق لدول مجلس التعاون

البيانات والسنوات	دول المجلس	الامارات	البحرين	السعودية	عمأن	قطر	الكويت
2012	الناتج المحلي مليار دولار	1577.4	373.4	30.7	736.0	76.3	186.8	174.0
	تكوين رأس المال % من الناتج	24.2	23.1	28.3	26.5	24.9	27.1	12.8
2015	الناتج المحلي مليار دولار	1401.7	370.3	31.1	651.8	69.8	164.6	114.0
	تكوين رأس المال % من الناتج	32.3	27.5	24.4	34.9	36.0	38.2	25.0
تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج %	العالم في الاعوام			البلدالن النامية في الاعوام				
مؤشرات مرجعية	2000	2010	2014	2000	2010	2014		
	23.8	24.1	24.5	25.0	32.1	32.1		

المصدر: تنظيم الباحث ومصدر البيانات (1) ؛ (12).

جدول (9)
مؤشرات الفائض لدول مجلس التعاون مليار دولار

البيانات والسنوات	الناتج المحلي بسعر السوق	استهلاك خاص	استهلاك عام	ادخار محلي اجمالي	دخل عناصر الأنتاج من الخارج	صافي تحويلات جارية	اجمالي الناتج القومي	اجمالي الناتج القومي المتاح
2012	1577.4	465.3	252.3	859.8	2.8	(87.3)	1580.2	1492.9
2015	1401.7	551.2	330.2	520.2	22.0	(112.9)	1423.7	1310.8
البيانات والسنوات	الادخار القومي الاجمالي	اجمالي تكوين رأس المال	الصادرات سلع وخدمات	الاستيرادات سلع وخدمات	الفائض التجاري	الايرادات الحكومية	الأنفاق الحكومي	فائض الموازنات العامة
2012	775.3	382.6	1134.4	657.1	477.3	675.5	511.2	164.3
2015	429.4	453.1	798.3	731.2	67.1	394.1	546.2	(152.1)

مصدر البيانات: (1).

جدول (10)
النفط والغاز في الصادرات وايرادات الحكومة

البيانات		اجمالي دول المجلس	الامارات	البحرين	السعودية	عمأن	قطر	الكويت
الصادرات مليارردولار	2012	942.3	232.1	22.3	388.4	52.1	132.9	114.5
	2015	555.4	167.9	16.7	203.6	34.9	77.3	54.1
صادرات النفط والغاز%	2012	78.6	54.5	69.5	86.9	69.7	88.0	94.8
	2015	64.5	37.9	47.3	75.1	58.4	83ز4	89.5
ايرادات الحكومة مليار دولار	2012	675.5	112.4	8.1	332.6	35.0	69.2	118.2
	2015	394.1	80.3	5.4	164.2	23.6	70.3	50.2
ايرادات النفط والغاز%	2012	86.5	67.6	86.4	91.8	84.9	80.0	94.1
	2015	68.4	41.5	77.7	72.5	78.8	69.9	90.0

المصدر: تنظيم الباحث ، ومصدر البيانات (1) و (11).

جدول (11)
التركز والتنوع في صادرات الخليج والمنطقة

البيانات	عام 2005		عام 2015	
	التنوع	التركز	التنوع	التركز
غرب آسيا	0.586	0.508	0.496	0.310
البحرين	0.762	0.432	0.672	0.310
العراق	0.815	0.947	0.914	0.972
الاردن	0.594	0.135	0.652	0.159
الكويت	0.815	0.620	0.787	0.598
لبنان	0.629	0.104	0.598	0.118
عمان	0.774	0.692	0.716	0.447
قطر	0.790	0.567	0.798	0.508
السعودية	0.809	0.743	0.757	0.529
فلسطين	0.572	0.172	0.676	0.186
سورية	0.670	0.368	0.662	0.154
تركيا	0.528	0.091	0.437	0.073
الامارات	0.576	0.427	0.485	0.243
اليمن	0.824	0.823	0.783	0.533
مصر	0.616	0.232	0.574	0.140
ايران	0.756	0.759	0.735	0.455
اسرائيل	0.615	0.365	0.571	0.273
الولايات المتحدة	0.267	0.074	0.246	0.097
أوربا المتقدمة	0.178	0.065	0.198	0.065
اليابان	0.417	0.135	0.433	0.135

المصدر: تنظيم الباحث ، ومصدر البيانات (12).

ملاحظة : تتحرك مؤشرات التنوع والتركز بين صفر والواحد الصحيح ، والصفر أنتفاء التركز وكذلك منتهى التنوع، والواحد الصحيح اعلى درجات التركز وأنتفاء التنوع.

جدول (12)
الموجودات الاجنبية والقطاع المالي

الدولة والبيانات	صافي الموجودات الاجنبية عام 2016 مليار دولار	% من الناتج المحلي الاجمالي	مؤشرات القطاع المالي % من الناتج المحلي الاجمالي				صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر مليار دولار 2015	% من الناتج المحلي الاجمالي
			الودائع المصرفية المحلية عام 2013	الأئتمأن للقطاع الخاص عام 2013	الأسهم عام 2012 *	الاسهم عام 2005		
السعودية العربية	1007	160	50.6	40.1	50.9	196.7	8.14	1.3
الامارات العربية	795	220	68.1	64.4	17.7	64.2	8.8	2.4
الكويت	445	390	62.7	59.2	53.0	161.0	0.29	0.2
قطر	211	120	60.4	39.1	66.5	196.1	1.1	0.7
عمأن	26	40	35.2	42.6	25.7	49.4	(2.7)	(3.9)
البحرين	24	70	70.6	69.1	53.0	108.7	(1.5)	(4.7)
المجموع	2508	180						
وسيط المؤشرات المالية لدول OECD			93.1	114.2	62.0	80.0		

مصدر البيانات (16) ؛ (7 p ، 17) ، (19) *الأسهم عام 2012.

جدول (13)

التوزيع السلعي والجغرافي للصادرات والاستيرادات العربية % عام 2015

المناطق	الدول العربية	الاتحاد الأوربي	الولايات المتحدة	آسيا	بقية العالم	المجموع
الصادرات إلى	13	13	5.1	46.2	22.8	100
الاستيرادات من	13.5	27.4	8.6	36.5	14.1	100
السلع	الزراعية	وقود ومعادن	مصنعة	اخرى		المجموع
الصادرات	4.7	62.2	29.2	4.0		100
الاستيرادات	19.0	15.9	63.0	2.5		100

مصدر البيانات (20) ، الملاحق.

شكل (1)

الناتج المحلي الاجمالي لمصر والسعودية بالقوة الشرائية الدولية المتعادلة وبدولارات 2011

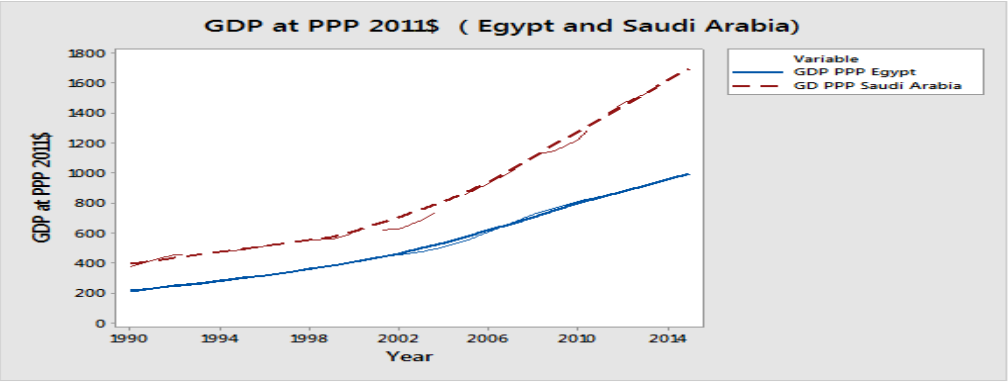

المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من البنك الدولي (WDI).

شكل (2)

الناتج المحلي الاجمالي للسعودية وتركيا وايران بالقوة الشرائية الدولية المتعادلة ودولارات 2011

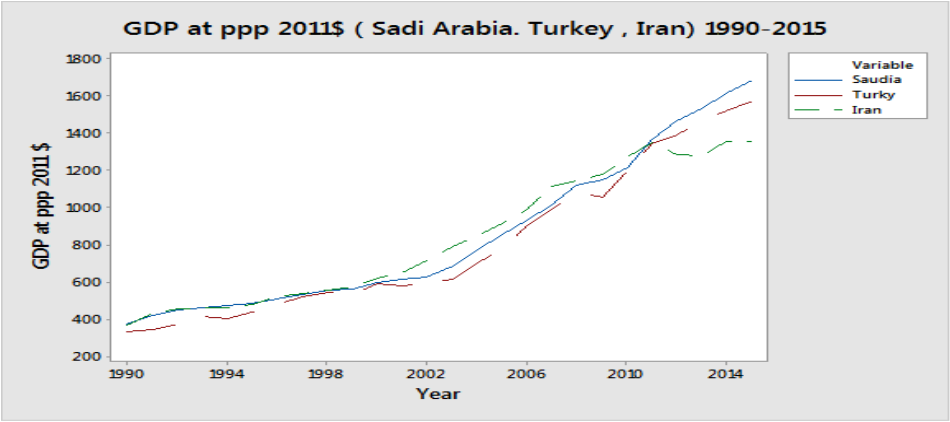

ملاحظة: لغياب بيانات عام 2015 لناتج ايران افترضنا لها ناتج عام 2024.

المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من البنك الدولي (WDI).

شكل (3)
سهام مجلس التعاون الخليجي% من الناتج المحلي لغرب آسيا (ضمنها تركيا وإيران) ومصر للسنوات 1950 -1995

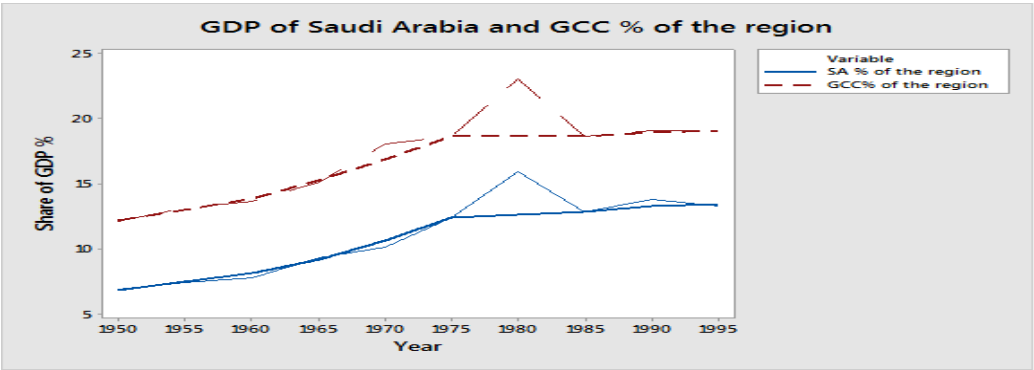

المصدر: من اعداد الباحث ، ومصدر البيانات (6).

شكل رقم(4)
الناتج المحلي الاجمالي بالقوة الشرائية الدولية ودولارات 1990 للمشرق العربي % من الناتج المحلي الاجمالي للمشرق وتركيا وايرأن، ولمجلس التعاون نسبة إلى المشرق للسنوات 1950 – 1990

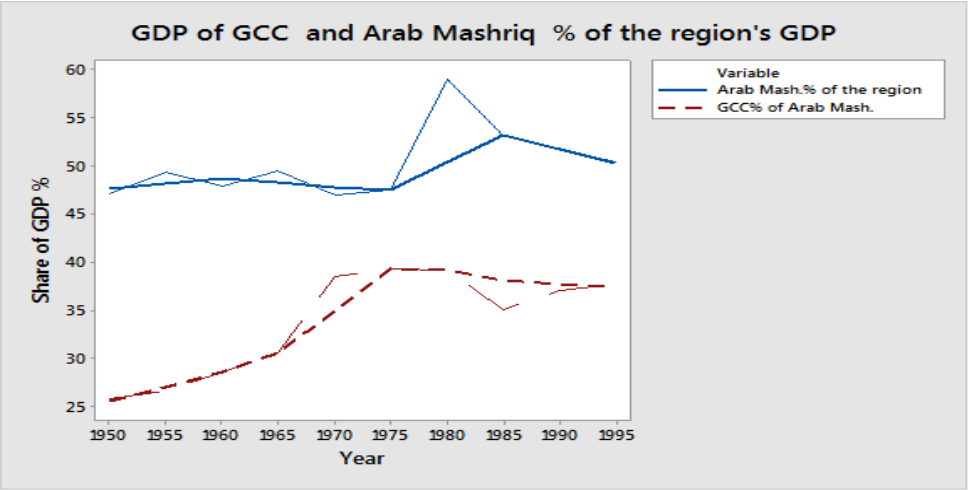

المصدر : اعداد الباحث ، ومصدر البيانات (6).

شكل رقم (5)
الناتج المحلي بالقوة الشرائية الدولية ودولارات 1990 لتركيا وايرأن % من المنطقة
(المشرق وتركيا وايران) للسنوات 1950 -1995

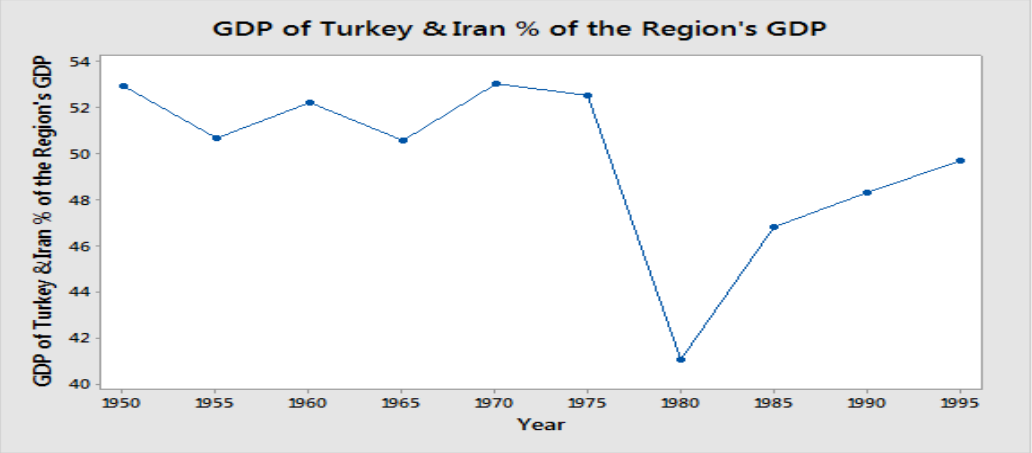

المصدر: اعداد الباحث ، ومصدر البيانات (6).

شكل (6)
إسهام دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي العربي % للسنوات 1995- 2015

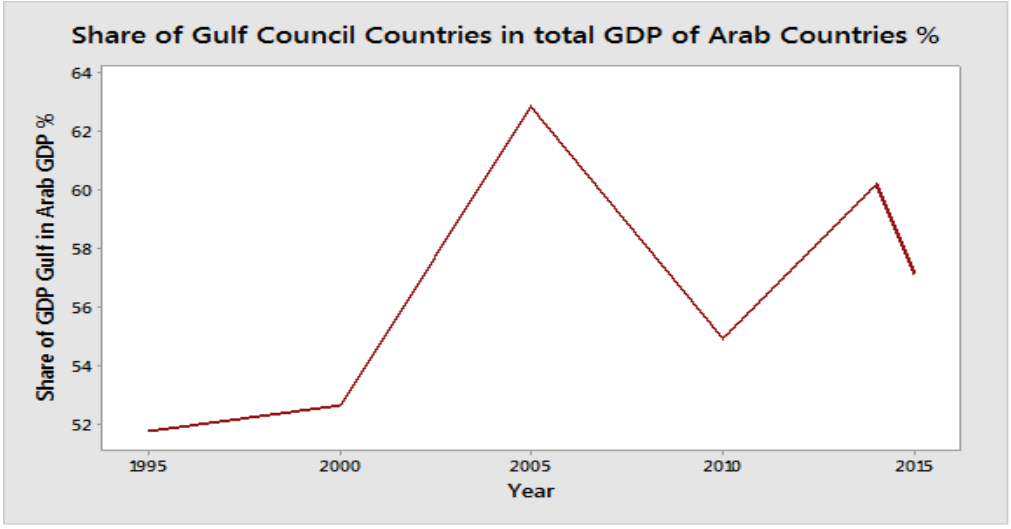

المصدر: اعداد الباحث، ومصدر البيانات (410 p ، 19).

شكل (7)
سعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار الأمريكي (100=2010)
بين كانون الثاني 1994 ومايس 2017

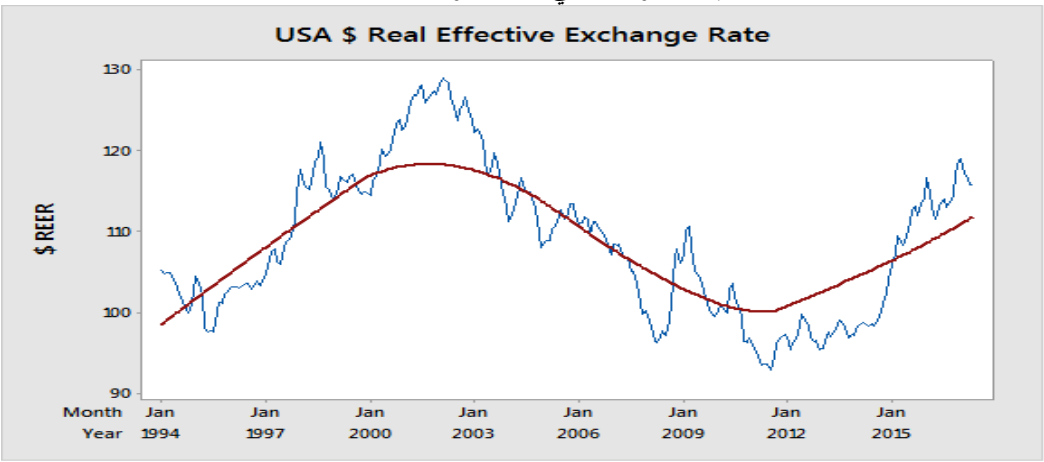

المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من FRED .

شكل (8)
حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي % لتركيا والفلبين وكوريا الجنوبية للسنوات
2005- 1950

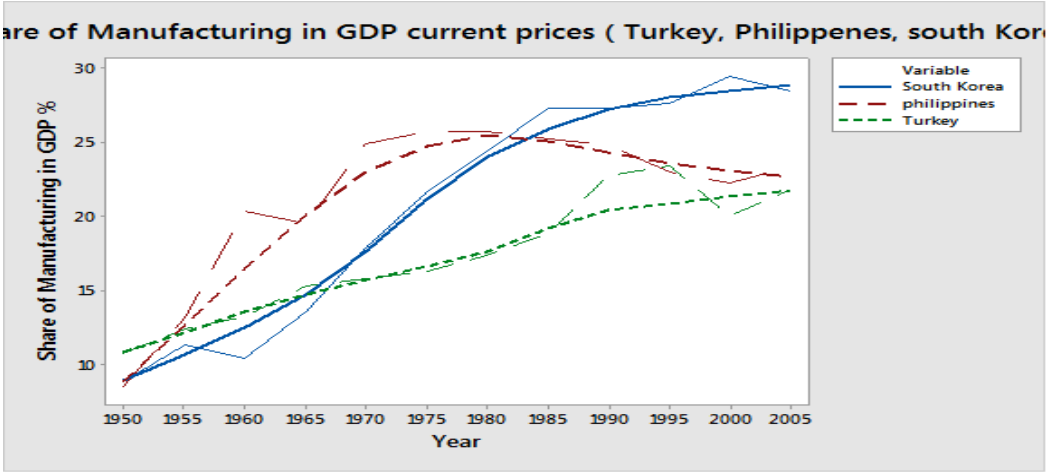

المصدر اعداد الباحث، والبيانات من (21).

شكل (9)
اسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي% في اليابان وفرنسا وبريطانيا للسنوات 1950 - 2005

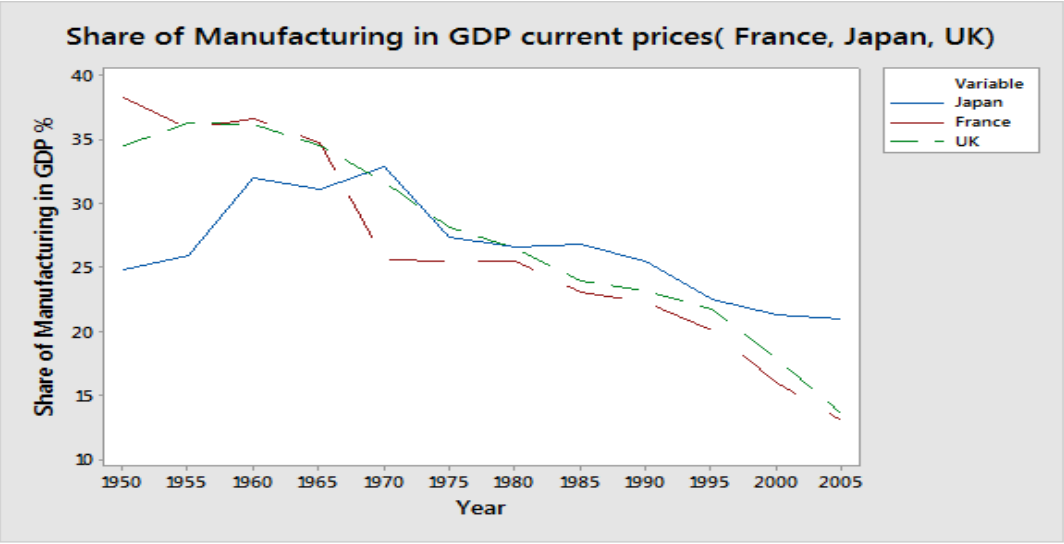

المصدر: اعداد الباحث والبيانات من (21).

شكل (10)
تنوع الصادرات والناتج المحلي الاجمالي للفرد عام 2015 لعينة من الدول عام 2015

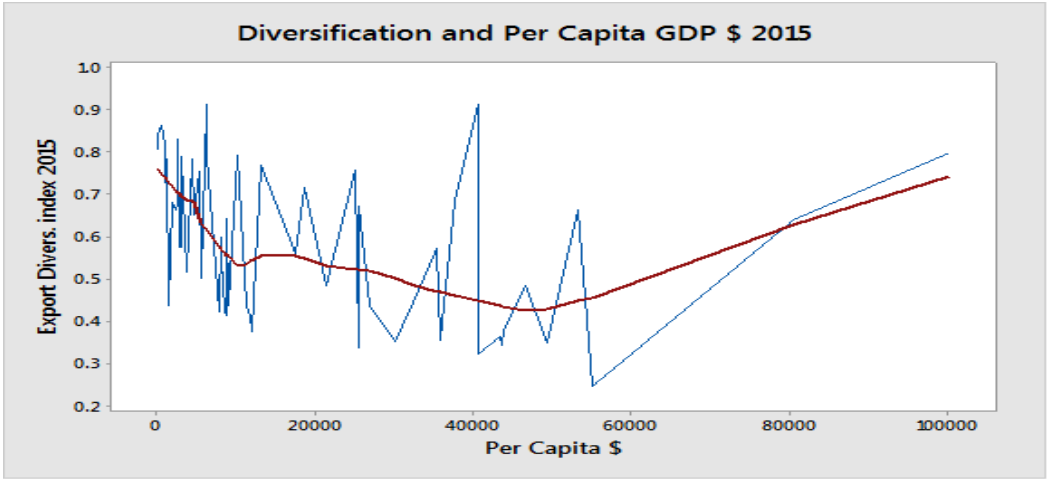

المصدر: اعداد الباحث والبيانات من (PP 97-90 ، 12).

شكل (11)
مؤشر تركز الصادرات ومتوسط الناتج المحلي الاجمالي للفرد عام 2015

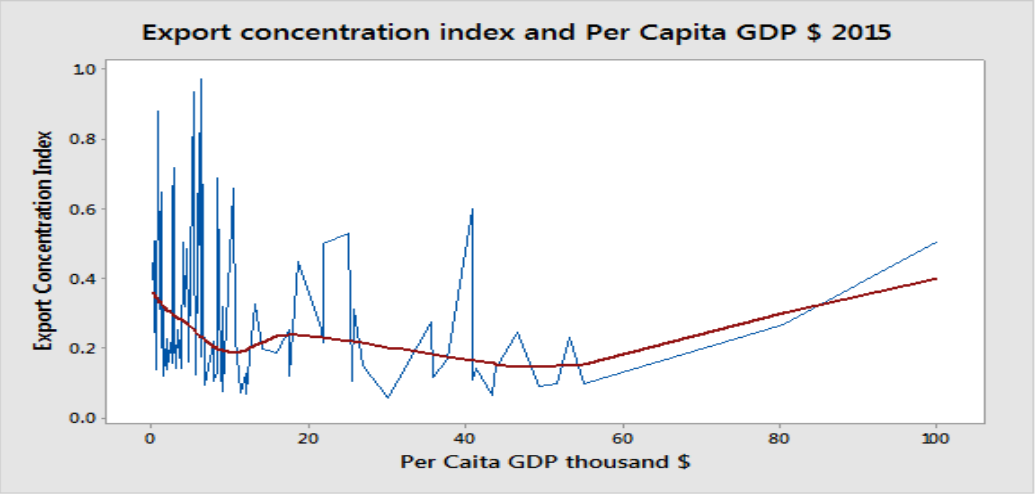

المصدر: اعداد الباحث والبيانات من (PP 97-90 ، 12).

شكل (12)
صادرات الصناعة التحويلية والقيمة المضافة للصناعة التحويلية
دولار بالمتوسط للفرد عام 2013

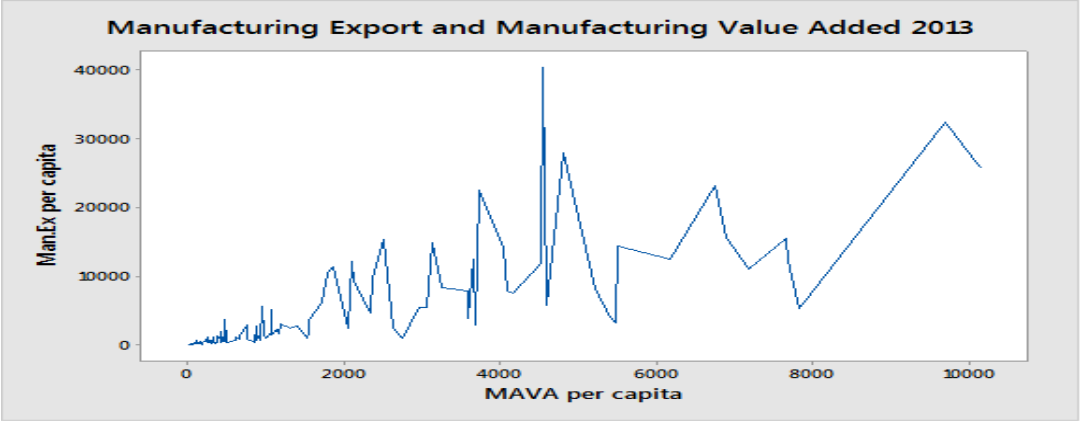

المصدر: اعداد الباحث والبيانات من (PP 227-224 ، 26).

المصادر:

1) الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2015 ، العدد رقم 2 ، يونيو 2017.

(2) .Statistical Bulletin 2017 OPEC Annual

(3) .Nations Fund for Population Activities UNFPA United

(4) IMF, Regional Outlook: Middle East and Central Asia, Statistical Appendix, May 2017 .

(5) UNDP, Human Development Report: Human Development for Every One, 2016 .Statistical Annex.

(6) Maddison, Angus ,The World Economy: A Millennial Perspective, OECD, Development Centre, 2001.

(7) IMF, Tax Policy Reforms in the GCC Countries: Now and How, November 10, 2015.

(8) Sturm, Michael, et al ,The Gulf Cooperation Council Countries: Economic Structures, Recent Developments and role in the global Economy , , European Central Bank, Occasional Paper Series No.92/ July 2008.

(9) علي ، احمد ابريهي، التنمية الاقتصادية وقيد الميزان المدفوعات كانون الأول 2016،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، تحت النشر.

(10)Guastell, Armando, et al, GCC Market Overview and Economic Outlook 2017: A Challenging Transformation Ahead to Achieve Desirable Growth, Value Partners Management Consulting ,December 2016.

(11)Hvididt, Martin, Economic diversification in GCC Countries: Past record and future trends, LSE, January 2013.

(12)UNCTAD, UNCTAD Handbook of Statistics , 2016.

(13) علي، أحمد إبريهي ، اقتصاد العراق في دراسات: استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، دار الكتب (العراق) ودار الأيام (الاردن) ، 2014.

(14)UNIDO, Industrial Development Report 2016.

(15)Callen, Tim, et al , Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future, IMF,SDN/14/12.

(16)NBAD Global Market, the GCC: FAQS and Figures, April 2017.

(17)World Bank Group, Finance and Markets, Improving the quality of financial intermediation in the Gulf Cooperation Council Countries, June 2015.

(18)IMF, Economic Diversification in Oil- Exporting Arab Countries, April 2016.

(19)World Bank, World Bank Development Indicators .

(20) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 .

(21)UNIDO ,,Competitive Industrial Performance Report 2012/2013: The Industrial Competitive ness of Nations: Looking back, Forging Ahead , UNIDO, 2013.

(22)Esanov Akram, Economic Diversification: Dynamics, Determinants and policy Implications >Revenue Watch Institute, Institute.

(23)Parteka , Aleksandra and Tamberi, Massimo, Export Diversification and Development- Empirical Assessment, Quaderni Di Ricerca N. 359, 2011 .

(24)Cabral, Manuel, Heredia, Caldeira and Veiga Paula, Determinants of Export Diversification and Sophistication in Sub- Saharan Africa, July, 2010.

(25)Alaya, Marouane, The Determinants of MENA Export Diversification: An Empirical Analysis, economic Research Forum , Working Paper No. 709, Kuwait, 2012.

(26)UNIDO, Industrial Development Report 2016.

(27)Cadot ,Oliver ,et al, Export Diversification: What's Behind the hump?, University of Lausanne, 2011, works.bepress.com/ocadot/12./

(28)Amurgo-Pacheco, Alberto and Pierola, Martha Denisse, Pattern of Export Diversification in Developing Countries, Policy Research Working Paper 4473, the World Bank, 2008.

(29)Asche, Helmut, et al ,Economic diversification strategies: A key driver in Africa's new industrial revolution, UNIDO, 2012.

(30)Agosin, Manuel R. et al , Determinants of Export Diversification Around the World 1962-2000, October , 2009, Chile, SDT 309.

(31)Anne, Clement, Are Commodity Price Booms an opportunity? Evidence from resource-dependent Countries, October, 2016, www.cerdi.org/ed.